Journal of Alasmarya University
Volume 13, June 2010

مجلة الجامعة الأسمرية
المجلد الثالث عشر، يونيو 2010

الإمام الترمذي ومدلولات المصطلحات الحديثية في جامعه

د. رمضان الشاوش*

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

فإن الاشتغال بحديث رسول الله ﷺ عبادة شريفة، ووسيلة سامية لنيل رضى اللهِ تبارك وتعالى، وذلك لأهمية سنته المشرفة ﷺ في البيان عن رب العالمين، وأثرِها الواضح في اكتساب المعرفة عبْر أقواله وأفعاله وتقريراته وصفاته، التي نقلها المخلصون من حملة هذا العلم العظيم جيلا بعد جيل.

غير أن الزمانَ قد تطاول، والعهد قد بَعُد، فضَعفَت الهمم عن الحفظ واختلطت الثقافات حتى صار علم الحديث النبوي الشريف غريبا بين أهله، يحتاج إلى من يعرفهم به لاسيما في بلادنا، فإن علم الحديث لم يأخذ حظه من الانتشار فيها، لذلك أصبحت الحاجة ملحةً إلى معرفة مصطلحاته ومناهجه ليأخذ مكانه بين العلوم الشرعية الأخرى.

وأبو عيسى الترمذي أحد العلماء العدول الذين بذلوا جهودا ضخمةً في سبيل حفظ حديث رسول الله ﷺ، فنَفى عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وصانه من كل نقص وعيب، وحمله في قلبه قبل أن يحمله في دفاتره وكراريسه، وجاب به البلاد طولا وعرضا، وركب من أجله متون الأخطار، وفارق في سبيله الأهل والأوطان، حتى أدخله

* جامعة الفاتح.

إلى كل بيت فجزاه الله تعالى عن الإسلام ونبيه ﷺ خير الجزاء.

فاستخدم في سننه ألفاظا كثيرة لتمييز درجة الحديث من الصحة والضعف بلغت أكثر من خمسين صيغة، الأمر الذي استدعى من علماء الحديث شرحها وتوجيهها، والإجابة عنها بأجوبة وتفسيرات كثيرة، وربما نحتاج في هذا الزمان -الذي أصبح فيه علم الحديث غريبا- إلى فهم تلك المصطلحات بلغة عصرنا، ومن ثم تذليلها لمن بعدنا فتحيا مع الأيام ولا تنطمس معانيها، أو تستغلق على الناس مراميها على مدى الأجيال المقبلة.

والباحث في هذا البحث يحاول أن يعالج شيئا من مصطلحاته ويبيِّن مدلولاتها الحديثية عنده وعند غيره من علماء الحديث، مبتدئا بترجمة موجزة له، ثم التعريف بكتابه العظيم «الجامع» الذي سلك فيه منهجاً عجيباً، فيبين شرطه، وأسماء كتابه ومدلولاتها، وحكمه على الأحاديث التي أخرجها فيه ووصفها بمصطلحات مقيدة ومطلقة، حيث إنه وصف جملة منها بالصحة المقيدة بالغرابة، أو بالحسن المقيد بالصحة والغرابة، أو بهما معاً، ولا شك أن هذه الأوصاف لها دلالات معينة عنده، فالبحث يحاول أن يجلي بعض الغموض الذي قد يتبادر إلى ذهن البعض في أن وصفه للحديث بالحسن والصحة في وقت واحد، أو بالصحة والحسن المقيد بالغرابة فيه شيء من التضارب؛ لأنه جمع بين نفي القصور وإثباته، فحقيقة الحديث الصحيح غير حقيقة الحديث الحسن كما هو معلوم عند أهل هذا الفن، فبين السِّمتين لحديث واحد مجاذَبَة وتناقض، وذلك بذكر أمثلة ونماذج من واقع كتابه ومناقشتها وتحليلها، ثم يختمه بدراسة إحصائية لمصطلحاته المقيدة، والمطلقة في سننه والتي تناولتها هذه الدراسة مع بيان نسبتها المئوية من الأحاديث التي أخرجها في سننه. فأقول: (الإمام الترمذي وكتابه الجامع).

أولاً: الإمام الترمذي

1. اسمه ونسبه وكنيته

هو: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة[1] بن موسى بن الضحاك السُّلَمي البوغي الترمذي الحافظ المشهور، أحد الأئمة الأعلام الذين يُقتدى بهم في علم الحديث،

1- هكذا ضبطها الفيومي في المصباح المنير ص153 بفتح السين وسكون الواو وفتح الراء وهي بمعنى الحِدَّةُ.

من تابعي أتباع التابعين، عده الذهبي من صغار الطبقة التاسعة[2].

كنيته أبو عيسى، ومحمد اسمه، ووالده عيسى، وجده سَوْرَة على وزن طلحة، وأما السُّلمي بضم السين فهي نسبة إلى بني سُلَيم مصغرا، قبيلة من قيس بن غيلان كما قرر ذلك ابن عبد ربه في العقد الفريد[3]. وأما البوغي فنسبة إلى بوغ وهي: قرية من قرى تِرمُذ[4] نسب إليها الرجل لوفاته فيها[5]. غير أنه اشتهر واستفاض وعرف بالترمذي عند العامة والخاصة، نسبة إلى مدينة تِرْمِذ التي نشأ وترعرع فيها، وهي تقع على خط عرض 37 شمالاً تقريبا، وخط طول 67 شرق خط جرينتش، على الضفة الشمالية لنهر جيحون شمالي إيران، دخلها الإسلام عام 70هـ بقيادة موسى بن عبد الله بن خازم السلمي، والظاهر أنها تدين بالبوذية قبلُ حيث أقيم فيها أثنا عشر معبدا يخدمه نحو ألف راهب. وتعرف الآن بسم تِرمز[6].

2. مولده

قال الصفدي: «ولد سنة بضع ومائتين»[7]، وكذا ذكر المقدسي، غير أنه قال:

2- انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر ج9/ ص344، وميزان الاعتدال للذهبي ج6/ ص289، وتذكرة الحفاظ له ص634، وسير أعلام النبلاء له أيضا ج13/ص270، وتذكرة الحفاظ: لابن القيسراني ج2/ص633، والأنساب للسمعاني ج2/ص335، وشذرات الذهب لابن العماد ج2/ ص147 وجمع الوسائل في شرح الشمائل لملا علي القاري ج1/ص7، وفيات الأعيان لابن خلكان ج4/ص278، وشروط الأئمة الستة للمقدسي ص 79، والإمام الترمذي الموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: نور الدين عتر ص 21 وما بعدها.

3- انظر ج3/ص301.

4- هكذا ذكر السمعاني في الأنساب ج2/ص335، غير أن المشهور والمتداول كسر التاء والميم كما قرر ذلك الذهبي في تذكرة الحفاظ ص634 (تِرمِذ) على وزن إثمد وقال النووي: «فيه ثلاثة أوجه كسر الميم والتاء وهو الأظهر وضمهما، وفتح التاء وكسر الميم» انظر الفوائد الجلية البهية: لمحمد قاسم جسوس ص4.

5- انظر الأنساب للسمعاني: ج2/ص362.

6- انظر دائرة المعارف الإسلامية مادة: (ترمذ)، و(ترمذي) ج5/ص222-331، وتراث الترمذي العلمي: لأكرم ضياء العمري: ص5، والإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: لنور الدين عتر ص21، 22، وتذكرة الحفاظ: للذهبي ص634.

7- نكت الهميان في نكت العميان ص264.

«ولد سنة تسع ومائتين»[8] وزاد بترمذ، وكذا في الفوائد الجلية البهية، وزاد وعمره سبعون سنة[9]، وكذا قال صديق القنوجي[10]، وخالف ابن الديبع الشيباني في كتابه «تيسير الوصول إلى جامع الوصول» الجميع، فقال: «ولد سنة مائتين»[11]، والذي يظهر بعد سبر هذه الأقوال، أن الترمذي ولد سنة 209هـ كما اتفق على ذلك أكثر من ترجم له، وقد عمَّرَ سبعين سنة، كما قرر ذلك الذهبي في ميزان الاعتدال فقال: «مات في رجب سنة تسع وسبعين ومائتين بترمذ وكان من أبناء السبعين»[12]، وكذا في الفوائد الجليلة البهية[13]، وفي العرف الشذي على جامع الترمذي[14].

3. رحلاته وطلبه للعلم

لقد بدأ الترمذي طلبه للعلم منذ نعومة أظفاره يختلف إلى الكُتاب ليتعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم، ثم مال إلى دراسة الحديث النبوي الشريف، ولا شك أن أول تلقيه له كان قبل سنة 220 هـ حيث مات أقدم شيوخه قبل هذه السنة وهو: أبو جعفر محمد بن جعفر السِّمْناني القُومَسيُّ، قال الحافظ ابن حجر: «مات قبل المائتين وعشرين»[15]، وسمع من شيوخ بلدته ولم يقتصر الأمر على ذلك بل رحل الإمام الترمذي في طلب العلم فسمع من شيوخ خرَاسان من أمثال إسحاق بن راهويه المتوفى سنة (238هـ)[16]، ومحمد بن عمرو السوّاق البَلْخي المتوفى سنة (236هـ)[17]، وذكر الحافظ المزي أن رحلته كانت بعد المائتين والأربعين[18]، والظاهر أنها كانت قبل ذلك، حيث سمع من بعض شيوخ المراوزة من أمثال: محمود بن غيلان المتوفى سنة

8- شروط الأئمة الستة ص79

9- ص4.

10- انظر: الحطة في ذكر الصحاح الستة ص15

11- ص7.

12- انظر ج3/ ص117

13- انظر ص4

14- انظر. محمد أنور شاه: ص4

15- تقريب التهذيب ج2/ ص118، وانظر تراث الترمذي: لأكرم ضياء العمري: ص7.

16- انظر ترجمته في: تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر ج1/ص59.

17- المصدر نفسه ج2/ص153

18- انظر تهذيب الكمال ج401/1.

(239هـ)[19]، وأحمد بن محمد بن موسى أبي العباس المروزي المتوفى سنة (238هـ)[20]، ثم دخل الري، ثم إلى العراق فسمع من علمائها الحديث، ثم دخل الحجاز فسمع من علمائها فتوفر له بذلك علم غزير وثروة حديثية عظمى[21] وعاد بعد ذلك إلى وطنه وقد صار أحد رجالات الحديث، فكثر بذلك تلاميذه ومريدوه، وقد أفاد من علمه بعض أساتذته الكبار كالبخاري الذي قال فيه: «ما انتفعت بك أكثر مما انتفعت بي»[22].

4. شيوخه

كَتبَ الترمذي عن شيوخ البلاد التي سافر إليها وسمع خلقا كثيرا، واستفاد منهم وذكر من ترجم له عددا لا بأس به في مختلف الفنون والعلوم، ونحن نذكر لك أبرزهم مرتبين حسب وفياتهم:

1. عباس بن عبد العظيم العنبري المتوفى سنة (246هـ)[23].
2. عمرو بن علي الفلاّس الصّيرفي المتوفى سنة (249هـ)[24].
3. محمد بن بشار بُنْدر المتوفى سنة (252هـ)[25].
4. محمد بن المثنى أبو موسى المتوفى سنة (252هـ)[26].
5. محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة (256هـ)[27] وهو من أشهر شيوخه في

19- انظر ترجمته في: تقريب التهذيب: للحافظ ابن حجر ج2/ص181.

20- انظر ترجمته في: الثقات: لابن حِبان البُستي ج8/ص29، والتاريخ الكبير: للبخاري ج2/ص6.

21- انظر التقيد لمعرفة الرواة والسنن والأسانيد: لابن نقطة ج1/ص93، والحطة في ذكر الصحاح الستة: للقنوجي ص16، والإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: لنور الدين عترص22.

22- ابن حجر: تهذيب التهذيب ج9/ ص389.

23- انظر ترجمته في: الثقات: لابن حبان 8/ص511، والجرح والتعديل: لابن أبي حاتم الرازي ج6/ص216.

24- انظر ترجمته في: تقريب التهذيب: لابن حجر ج2/ص60

25- انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ: لابن القيسراني ج2/511، والتاريخ الصغير: للبخاري ج2/ص396.

26- انظر ترجمته في: تكملة الإكمال: لمحمد بن عبد الغني البغدادي ج2/ص154، ورجال صحيح البخاري: لأحمد بن محمد بن الحسين البخاري ج2/ص682.

27- انظر ترجمته في: مقدمة فتح الباري: للحافظ ابن حجر ص649 وما بعدها.

الحديث، استفاد منه كثيرا، وأكثر من السؤال عن كثير من المسائل عنده، وكان يقول عنه -رحمه الله-: «لم أر أحدا بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل البخاري»[28] وله في سنن الترمذي ثلاثة وأربعين حديثا، سأله الترمذي عن بعض عللها، من ذلك: ما أخرجه في كتاب: الصلاة، باب: ما يقول إذا دخل الخلاء برقم (5) قال: حدثنا قتيبة وهناد قالا: حدثنا وكيع، عن شعبة، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس بن مالك، قال كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء قال: «اللهم إني أعوذ بك» قال شعبة: وقد قال مرة أخرى: «أعوذ بك من الخُبْث والخَبِيثِ، أو الخبثِ والخَبائث» ... قال أبو عيسى: سألت محمدا -يعني البخاري- عن هذا الحديث فقال: «يحتمل أن يكون قتادة روى عنهما جميعا»[29].

5. مكانته العلمية

احتل الإمام الترمذي مكانة علمية مرموقة بين العلماء، فأثنوا عليه بما هو أهل له، وعرفوا فضله وغزارة علمه، ووصفوه بما لم يوصف به أحد من أقرانه، فكان -رحمه الله- مشهودا له بالحفظ والورع والأمانة والضبط وقوة الحافظة وسيلان الذهن، ويدل على ذلك ما جاء في تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر، وكذا في تذكرة الحفاظ للحافظ الذهبي الدمشقي بإسنادهما عن الإدريسي، وهو عبد الرحمن بن محمد، أن أبا عيسى الترمذي قال: «كنت في طريق مكة، وكنت قد كتبت جزأين من أحاديث شيخ، فمر بنا ذلك الشيخ، فسألت عنه، فقالوا: فلان، فرحت إليه، وأنا أظن أن الجزأين معي، وإنما حملت معي في محملي جزأين غيرهما شبههما، فلما ظفرت به سألته السماع، فأجاب وأخذ يقرأ من حفظه، ثم لمح فرأى البياض في يدي فقال: أما تستحي مني فقصصت عليه القصة وقلت له: إني أحفظه كله. فقال: اقرأ فقرأته عليه على الولاء. فقال: هل استظهرت قبل أن تجيء إليَّ؟ قلت: لا. ثم قلت له: حدثني بغيره. فقرأ عليَّ أربعين حديثا من غرائب حديثه قال: هات فقرأت عليه من أوله إلى آخره. فقال ما رأيت مثلك»[30].

وقال عنه المقدسي: «محمد بن عيسى بن سورة الترمذي الحافظ الضرير أحدُ

28- الترمذي: الجامع ج5/ ص 545، وانظر تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي: 26/2.

29- انظر جامع الترمذي ج 1/ص91-93

30- تهذيب التهذيب: للحافظ لابن حجر ج9/ص344، وتذكرة الحفاظ: لابن القيسراني: ج2/ص635، وانظر: شروط الأئمة الستة للمقدسي ص 103، 104.

الأئمة الذين يُقتَدى بهم في علمِ الحديث صنَّف كتاب «الجامع» والتواريخ و«العلل» تصنيف رجل عالم متقن، كان يضرَب به المثل في الحفظ»[31]، وقال ابن حبان: «كان ممن جمع وصنف وحفظ»[32] وقال الخليلي: «ثقة متفق عليه»[33] وقال ابن السمعاني في نسبته إلى بوغي: «إمام عصره بلا مدافعة»[34]، وقال في نسبته إلى تِرمِذ «أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث صنف كتاب الجامع والتواريخ والعلل تصنيف رجل متقن، وكان يضرب به المثل في الحفظ والضبط»[35] وترجمه الذهبي في ميزانه فقال: «... ثقة مجمع عليه ... ولا التفات إلى قول محمد بن حزم فيه في الفرائض من كتاب الاتصال: إنه مجهول فإنه ما عرفه ولا درى بوجود الجامع ولا العلل اللذين له»[36] ونحو هذا الكلام في تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر[37]، وكذا في البداية والنهاية للحافظ ابن كثير وزاد: «... وجهالة ابن حزم لأبي عيسى لا تضره حيث قال في محلاه: «ومن محمد بن عيسى بن سَورة؟» فإن جهالته لا تضع من قدره عند أهل العلم بل وضعت من منزلة ابن حزم عند الحفاظ:

وكيف يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل[38]

وابن حزم مفرط في تجهيل الرواة لكثرة خطئه فيهم، وكثيرا ما كان يرده أهل العلم بالرجال فهذا الحافظ ابن حجر رده في تجهيله لحسان بن بلال المزني فقال متعقبا عليه: «قوله مردود -يعني ابن حزم- فقد روى عنه جماعة ووثقه ابن المديني»[39].

6. مؤلفاته

للإمام الترمذي مصنفات متعددة ومتنوعة عدا الجامع، فقد أسهم في مختلف

31- شروط الأئمة الستة ص103

32- الثقات ج9/ ص153.

33- الإرشاد: ص348.

34- ج 2/ص 95.

35- ج2/ص106

36- ج6/ص289

37- ج9/ ص344.

38- ج11/ ص67.

39- انظر تهذيب التهذيب ج2/ ص215.

ميادين العلم والمعرفة، فضلا عما عرف به من ذوق ومنهجية في التصنيف، وهنا نذكر قائمة بمصنفاته على سبيل الإجمال، ونقف عند كتابه الجامع فهو لب البحث ومضمونه:

1. الجامع الصحيح «المعروف بسنن الترمذي» وبآخره العلل الصغير. وقد طبع طبعات متكررة أولها بتحقيق أحمد محمد شاكر.
2. العلل الكبير مطبوع وقد رتبه على كتب وأبواب الجامع أبو طالب القاضي وحققه صبحي السامرائي وآخرون.
3. شمائل النبي ﷺ مطبوع حققه وخرَّج أحاديثه ماهر ياسين فحل.
4. الزهد عزاه له الحافظ ابن حجر وقال: «مفرد لم يقع لنا»[40].
5. الأسماء والكنى مطبوع.
6. التاريخ عزاه له النديم وقال: «وله من الكتب كتاب التاريخ وكتاب الصحيح وكتاب العلل»[41].
7. كتاب في الأحاديث الموقوفة أشار إليه الترمذي في معرض حديثه في كتابه العلل الصغير المطبوع في نهاية السنن عند ذكر أسانيده في نقل مذاهب الفقهاء فقال: «وقد بينا هذا على وجهه في الكتاب الذي فيه الموقوف»[42].

وعزا له ابن كثير في البداية والنهاية نقلا عن الخليلي كتابا في الجرح والتعديل فقال: «قال أبو يعلى الخليلي بن عبد الله الخليلي القزويني في كتابه علوم الحديث محمد بن عيسى بن سورة بن شداد الحافظ متفق عليه، له كتاب في السنن وكتاب في الجرح والتعديل»[43] والظاهر أن في عبارة ابن كثير آنفة الذكر تصحيفا فالذي في كتاب الإرشاد للخليلي –وهو كتاب في علوم الحديث– ما نصه: «له كتاب في السنن وكلام في الجرح والتعديل»[44] فليس في عبارة الخليلي الواردة في كتابه (الإرشاد) آنفا ما يفيد أن للرجل مصنفا في الجرح والتعديل، فالظاهر أن العبارة تصحفت فتصحفت لفظ «كلام» في عبارة الخليلي في (الإرشاد) إلى «كتاب» في عبارة ابن كثير في (النهاية)، وهو الصواب، فالترمذي له كلام في الجرح والتعديل معروف ومتناثر في

40– تهذيب التهذيب ج9/ص44. 3

41– الفهرست ص325

42– جامع الترمذي ج5/ص545

43– انظر ج11/ص77

44– انظر ص348، والتقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد: لابن نقطة ج1/ص93

كتبه، لاسيما في الجامع وكتابه العلل الصغير والكبير، وليس له كتاب فيه كما هو ظاهر[45].

7. وفاته

اتفقت مصادر ترجمته على أنه توفي ليلة الاثنين لثلاث عشرة خلت من رجب سنة 279 هـ[46] غير أنها اختلفت في مكان وفاته فابن السمعاني ذكر في نسبة «الترمذي» أنه توفي في بوغ من قرى ترمذ[47]. وتبعه ابن الأثير[48]، ونقل ابن كثير في البداية والنهاية عن الغنجار في تاريخ بخارى أنه توفي بترمذ[49] وليس بين العبارتين تناقض كما قرر ذلك نور الدين عتر في كتابه (الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين) فقال: «ليس بين الكلامين تناقض؛ لأنه يضاف إلى المركز والعاصمة ما هو لبعض القرى التابعة له، فمن قال ترمذ ذكر المدينة التي تعرف بها قريته، ومن قال في بوغ توخي الدقة وذلك معروف يجري على الألسنة»[50] فرحم الله الإمام الترمذي رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته.

ثانيا: كتابه (الجامع) وشرطه فيه

1. أسماء كتاب الترمذي ومدلولاتها الحديثية

اختلف أهل العلم في تسمية كتاب الترمذي على أقوال نذكرها لك، ونبين مدلولاتها الحديثية ما أمكن ذلك فأقول:

45- انظر تراث الترمذي العلمي: لأكرم ضياء العمري ص14، 15

46- انظر: البداية والنهاية: لابن كثير ج11 ص77، وتهذيب التهذيب: للحافظ ابن حجر ج9/ ص344، وميزان الاعتدال: للذهبي ج6/ ص289، وتذكرة الحفاظ له ص634، وسير أعلام النبلاء له أيضا ج13/ص270، وتذكرة الحفاظ: لابن القيسراني ج2/ص633، وشذرات الذهب: لابن العماد ج2/ ص147 وجمع الوسائل في شرح الشمائل: لملا علي القاري ج1/ص7، وفيات الأعيان: لابن خلكان ج4/ص278.

47- الأنساب ج3/ص46.

48- اللباب في تهذيب الأنساب ج3/ص46.

49- انظر: ج11/ص67.

50- ص39، 40

أ. السنن

وهو المشهور وينسب إليه تمييزا له عن باقي السنن فيقال: (سنن الترمذي)[51] ويعنون به أنه كتاب لبيان الأقوال والأفعال والتقريرات المشروعة في الدين، فالسنن جمع (سُنَّة)، والسُّنَّة في مصطلح المحدثين هي: كل ما أُثِرَ عن النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أوصِفة، خِلْقية، أو خُلُقيَّة، أو سيرة، سواء كان ذلك قبل البعثةِ أم بعدها[52]، ويدخل في ذلك عمل الصحابة والتابعين عند بعضهم، وهو ما قرره الشاطبي فقال: «الدليل الثاني: السُّنَّة، ويطلق لفظ (السُّنَّة) على ما جاء منقولاً عن النبي ﷺ على الخصوص، مما لم يُنَصَّ عليه في الكتاب، بل إنما نُصَّ عليه من جهتِهِ عليه الصلاة والسلام، كان بياناً لما في الكتاب أوْ لا، ويطلق أيضا لفظ (السُّنَّة) على ما عَمِلَ عليه الصحابةُ، وُجِدَ ذلك في الكتاب أو السُّنَّة أو لم يوجد، لكونه اتَّباعاً لسُنَّة ثبتت عندهم، لم تنقل إلينا، أو اجتهادا منهم أو من خلفائهم»[53] ومعنى ذلك أن كتاب الترمذي (السنن) هو كتاب لبيان الأحكام الشرعية المرتبة على الأبواب الفقهية بكل أنواعها ويدخل في ذلك كل من سمى كتابه (بالسنن) المدونة للاحتجاج والعمل، من الأئمة الحفاظ من أمثال: الإمام أبي داود، والإمام النسائي، والإمام ابن ماجة وغيرهم، ويحترز عن كتاب سُمِّي بالسنن أيضاً وهو: سنن الدارقطني، لأن معناه ومطواه على بيان العلل التي في السنن، مع وجود بعض الأحاديث مما لا علة فيها[54].

ب. صحيح الترمذي

هذه التسمية أطلقها الخطيب البغدادي كما ذكر ذلك السيوطي نقلا عن السِّلَفِي، وهو أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد الحافظ فقال: «كقول السِّلَفِي في الكتب الخمسة اتفق على صحتها علماء المشرق والمغرب، وكإطلاق الحاكم على الترمذي الجامع الصحيح، وإطلاق الخطيب عليه وعلى النسائي اسم الصحيح فقد تساهل»[55]، وكذا في ظَفَر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني ونحوه في علوم الحديث

51- انظر: تحفة الأحوذي لعبد الرحمن المباركفوري: ج1/ص179، 181.

52- انظر: فتح المغيث: للسخاوي: ج1/ص22، ومنهج النقد في علوم الحديث: لنور الدين عتر: ص28.

53- الموافقات ج4/ ص3، 4.

54- انظر السنة النبوية وبيان مدلولها الشرعي والتعريف بحال سنن الدارقطني لعبد الفتاح أبوغدة: ص21-23

55- تدريب الراوي ج1/ص160

لابن الصلاح[56].

وهذا تساهل منهم كما علمت من قول السيوطي؛ لأنه في السنن -التي منها جامع الترمذي- الصحيح والحسن والضعيف؛ لذلك قال ابن الصلاح: «وهذا تساهل لأن فيها ما صرحوا بكونه ضعيفا أو منكراً أو نحو ذلك من أوصاف الضعيف»[57]، وقد جاء أيضا عن أبي داود أنه كان يقول كما في رسالته لأهل مكة: «وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، ومنه ما لا يصح سنده»[58] وكذلك جاء عن أبي عبد الله بن مَنْدَه الحافظ أنه سمع محمد بن سعد الباوَرْدي بمصر يقول: «كان من مذهب أبي عبد الرحمن النسائي أن يُخَرِّجَ عن كل من لم يُجْمَعْ على تركه»[59].

وهذا كلُّه يدل على أنها مشتملة على الضعيف والصحيح، ولعل صنيع الترمذي نفسه في سننه من أوله إلى آخره دليل على ذلك، وعليه فإن إطلاق لفظ الصحيح على سنن الترمذي أو على غيره من الكتب التي لم تشترط الصحة تساهل صريح غير مرضي منهم، إلا أن يكون ذلك من باب الغالب، أو صِحَّة الاحتجاج بما ورد فيها، وإلا كيف يطلق عليها اسم الصحيح وفيها ما علمت!؟

ج. الجامع الصحيح

اشتهر بهذه التسمية وكثر استعمالها ونسبت إلى مؤلفه فيقال (جامع الترمذي) ويقال (الجامع الصحيح) وهذه التسمية أطلقها عليه الحاكم النيسابوري كما جاء مصرحا بذلك في علوم الحديث لابن الصلاح فقال: «من أهل الحديث مَن لا يُفْرِدُ نوع الحسن، ويجعَلُه مندرجا في أنواع الصحيح، لاندراجه في أنواع ما يُحتج به، وهو الظاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصرفاته، وإليه يومي في تسميته كتاب الترمذي بالجامع الصحيح»[60] ونحوه في تدريب الراوي للسيوطي[61] ووصفه الذهبي فقال:

56- انظر ص163، وعلوم الحديث لابن الصلاح: ص40، وتحرير علوم الحديث لعبد الله بن يوسف الجديع: ج2/ص863

57- علوم الحديث ص40

58- ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث (رسالة الإمام أبي داود السجستاني إلى أهل مكة في وصف سننه) عبد الفتاح أبو غدة: ص37، 38

59- علوم الحديث: لابن الصلاح: ص36، 37، وانظر: ظَفَرُ الأَماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني اللكنوي ص163

60- ص40

« مصنِّف الجامع »[62] يعني الترمذي، وقال في موضع آخر: « قلت في الجامع علم نافع وفوائد غزيرة ورؤوس مسائل، وهو أحد أصول الإسلام، لولا ما كدَّره بأحاديث واهية بعضها موضوع وكثير منها في الفضائل »[63] وقال أيضا: « جامعه قاض له بإمامته وحفظه وفقهه، ولكن يترخص في قبول الأحاديث ولا يشدد، ونفسه في التضعيف رخو »[64] وسُمي أيضا بالجامع الكبير كما في الرسالة المستطرفة[65]، ولذلك مال بشار معروف عواد فسماه (الجامع الكبير) كما في مطبوع دار الغرب الإسلامي بتحقيقه، وبرر ذلك بأمور لا مجال لذكرها هنا[66].

وعلى أية حال فالذي يظهر من أن تسميته بالجامع جاءت من اشتماله لجميع الأبواب الفقهية وغيرها فيقولون الجامع الصحيح للبخاري، وجامع عبد الرزاق لاشتمالهما على جميع أبواب الدين. كما أن المحدثين يطلقون لفظ الجامع على الكتاب الذي اشتمل على ثمانية أنواع من فنون الحديث وهي: السير، والأدب، والتفسير، والعقائد، والفتن، والأحكام، والأشرطة، والمناقب[67]، ولاشك أن كتاب الترمذي اشتمل عليها، كما أن فيه كتابا لا يوجد له ذكر في الكتب الستة إلا فيه وهو: « كتاب الأمثال »، بالإضافة إلى أنه موسوعة حديثية فقهية نقدية جامعة انفرد بميزات لا تتوفر في كتب الحديث الأخرى. لكل ذلك صح أن يُسمى بالجامع.

د. الجامع المختصر من السنن ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل

هكذا سماه ابن خير الإشبيلي في فهرسته وهو أقدم مصدر ذكر هذا الاسم، وحقق ذلك الشيخ عبد الفتاح أبوغدة في رسالته: « تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي »[68] وهذه التسمية كما هو ظاهر تشعر بمقاصد الكتاب وهي:

=

61- انظر ج1/ص165

62- سير أعلام النبلاء 13/ص270

63- المصدر نفسه ج13/ص271

64- المصدر نفسه ج13/ص271

65- انظر الكتاني ص11

66- انظر ج1/ص7

67- انظر معجم علوم الحديث النبوي: لعبد الرحمن إبراهيم الخميسي: ص83

68- الفهرست لابن خير الإشبيلي ص117 نقلا عن كتاب: التعريف بأوهام من قسم السنن إلى صحيح وحسن وضعيف لمحمود سعيد ممدوح ص445، وانظر: الحديث الحسن عند الترمذي: لعمران

=

1. الأحاديث الصحيحة.
2. الأحاديث المعلولة.
3. الأحاديث التي عليها العمل عند أهل العلم وهي ظاهرة من صنيع الترمذي في سننه، وذلك من خلال تعليقاته على أحاديث كتابه حديثا حديثا فوافق عمله عنوانه.

ولعل الأمر يزداد وضوحا من قوله في علله الصغير «جميع ما في هذا الكتاب من الحديث معمول به، وقد أخذ به أهل العلم ما خلا حديثين حديث ابن عباس أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر بالمدينة والمغرب والعشاء من غير خوف ولا مطر، وحديث النبي ﷺ أن قال: إذا شرب الخمر فاجلدوه؛ فإن عاد في الرابعة فاقتلوه»[69].

2. شرط الترمذي في كتابه

أ. معنى الشرطية عند أئمة الحديث

لا يخفى على من له إلمام بمسائل هذا العلم أن الأحاديث النبوية لا تقبل إلا إذا توفرت فيها جملة من الشروط وهي شروط عامة يجب أن تتوفر في كل حديث، فمنها ما هو خاص بالسند، ومنها ما هو خاص بالمتن أذكرها لك على سبيل الإجمال: اتصال الإسناد، وعدالة الرواة، والضبط التام في الحديث الصحيح، والخفيف في الحسن، وخلو الحديث من الشذوذ، وكذا من العلة القادحة. غير أن بعض هذه الشروط متفق عليها بين الأئمة، والبعض الآخر تعددت فيه أقوالهم وآراؤهم، ولكل منهما وجهته تجد ذلك مشروحا ومبيِّنا في كتب مصطلح الحديث وكتب أصول الفقه فلا مجال لذكره هنا.

والسؤال الذي يمكن أن يثار هو: ماذا يعني العلماء بقولهم -كما هو دارج في كتبهم-: «هذا على شرط البخاري»، أو هذا «على شرط مسلم»، أو هذا «على شرطهما»، أو هذه «شروط الأئمة الخمسة»، أو هذه «شروط الأئمة الستة»، أو هذا الكتاب «ليس من شرط الهيثمي في المجمع» مثلاً؟.

وللإجابة عن ذلك نقول: لا شك أنهم لا يعنون به أن الأحاديث المخرجة في كتبهم قد توفرت فيها الشروط المذكورة آنفا، إنما الشرطية هنا تعني طريقتهم ومنهجهم

=
حسن عثمان فلاتة ص51.

69- الترمذي: الجامع ج5/ ص544

وكيفيتهم في اختيار أحاديثهم لتخريجها في كتبهم ومدى التزامهم بذلك، بالإضافة إلى أغراضهم وأهدافهم في مصنفاتهم[70].

ب. كيف تُعرف شروط الأئمة في كتبهم؟

تُعْرَفُ هذه الشروط:

1. إما بالنص. بمعنى أن ينصَ أحد الأئمة أو يُخبر عن موضوع كتابه أو عن منهجه وطريقته التي التزمها في رواة الأحاديث التي أخرجها، أو ذكرها في كتابه كنص الإمام مسلم عن بعض مَنهجِه وشرطه في مقدمة «صحيحه»[71]، وكذا أبوداود في «رسالته إلى أهل مكة»[72] وكذلك الترمذي «في علله الصغير»[73] وغيرهم.
2. وإمّا بالسبر والاستقراء. ويعني ذلك بالمطالعة الجادة والبحث في كتب الإمام المراد البحث عن شرطه، ويتبين لك ذلك من قول الحازمي: «اعلم أن البخاري ومسلما ومن ذكرنا بعدهم، لم ينقل عن واحد منهم أنه قال: شرطتُ أن أُخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يعرف ذلك من سَبْرِ كتبهم فيعلم بذلك شرطُ كل واحد منهم»[74].

وقول الحازمي: «لم ينقل عن واحد منهم ... إلخ» يشعر بأن مسلما ومن جاء بعده كالترمذي وأبي داود لم ينصوا على شرطهم في إخراج أحاديث كتبهم. وهذا الجزم من الحازمي يشوش عليه ما صرح به الإمام مسلم نفسه في مقدمة صحيحه حول منهجه الذي يتبعه في كتابه الصحيح، فالإمام مسلم قد أبان بعض شرطه في صحيحه بعد أن بين موضوع كتابه وهو الأحاديث المسندة دون استيعاب فقسم الأحاديث المرفوعة ثلاثة أقسام وثلاث طبقات من رواتها فقال: «ثم إنا -إن شاء الله- مبتدئون في تخريج ما سألت وتأليفه على شريطة سوف اذكرها لك، وهو إنا نَعْمِد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن الرسول ﷺ، فنَقسِمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس، على غير

70- انظر: مقدمة شروط الأئمة الستة والخمسة: لعبد الفتاح أبوغدة: ص57، 58، ومناهج المحدثين العامة والخاصة: لعلي نايف بقاعي: ص33

71- انظر مقدمة صحيح مسلم ج1/ص4.

72- انظر رسالة أبي داود إلى أهل مكة ص29

73- انظر الإمام الترمذي: (العلل الصغير) المطبوع في آخر الجامع ج5/ ص544 وما بعدها.

74- شروط الأئمة الستة ص85

تكرار إلا أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد لعلة تكون هناك، لأن المعنى الزائد في الحديث المحتاج إليه يقوم مقام حديث تام، فلابد من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزيادة أو أن يُفصَّل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره إذا أمكن، ولكن تفصيله ربما عَسُر من جملته فإعادته بهيئته إذا ضاق ذلك أسلم، فأما ما وجدنا بدّا من إعادته بجملته من غير حاجة منا إليه فلا نَتَولَّى فعله إن شاء الله »(75).

ثم بين الأقسام الثلاثة من الأخبار والطبقات الثلاث من الرواة، أما الطبقة الأولى فهم أهل الإتقان والاستقامة في الرواية، يعني لم يوجد في رواياتهم وَهم ولا تخليط إلا نادرا، فقال مبينا ذلك: « فأما القسم الأول فإنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا. لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش كما قد عُثِر فيه على كثيرٍ من المحدثين، وبان ذلك في حديثهم »(76).

ثم بين أهل الطبقة الثانية الذين هم أهل الستر والصدق، يعني الضعفاء الذين لم يبلغ ضعفهم حد الترك والنكارة بأن يكونوا متهمين بالكذب، أو الفسق، أو غير ذلك، أو يكونوا كثيري الغلط، أو فاحشي الخطأ، ومثَّل لهم بعطاء بن السائب، وليث بن أبي سليم، ويزيد بن أبي زياد وأضرابهم من الضعفاء الذين يصلحون للمتابعة.

ثم بين أهل الطبقة الثالثة الذين هم المتهمون بالكذب، أو الفسق، أو الذين يخطئون خطأ فاحشا، ومثَّل لهم بعبد الله بن المسور، وغياث بن إبراهيم وسليمان بن عمرو ومن على شاكلتهم فقال: « فأما ما كان منها عن قوم عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم كعبد الله بن مسور أبي جعفر المدائني، وعمرو بن خالد، وعبد القدوس الشامي ومحمد بن سعيد المصلوب، وغياث بن إبراهيم ... »(77).

كذلك فإن كلام الحازمي يشوش عليه ما ذكره أبوداود في رسالته إلى أهل مكة في بيان خطته وطريقته ومنهجه فيه، نذكر لك مقاطع منها ونحيل على الباقي فقال:

75- صحيح الإمام مسلم ج1 ص4، وما بعدها.
76- المصدر نفسه ج1 ص5.
77- المصدر نفسه ج1 ص6، 7.

« أما بعدُ عافانا الله وإياكم عافيـة لا مكـروهَ مَعَهـا، ولا عِقـابَ بعـدَها، فـإنكم سـألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في « كتاب السنن »، أهي أصحُّ مـا عَرفـتُ في البـاب؟ ووقفـتُ علـى جميـع مـا ذكـرتم، فـاعلموا أنـه كـذلك كلِّـه، إلا أن يكـون قـد روي مـن وجهـين صحيحين، فأحدُهما أقْدَم إسناداً، والآخرُ صاحبُه أَقْوم في الحفظ، فربما كتبت ذلـك، ولا أَرى في كتابي من هذا عَشَرةَ أحاديـثٍ ولم أكتـب في البـاب إلاَّ حـديثا أو حـديثين وإن كان في الباب أحاديث صِحاح فإنه يَكْثُر، وإنما أردت قُربَ منفعته، وإذا أعدت الحـديثَ في الباب من وجهين أو ثلاثة، فإنما هـو زيـادةِ كـلام فيـه، وربمـا فيـه كلمـةُ زائـدة علـى الأحاديث، وربما اختَصرتُ الحديثَ الطويلَ، لأني لو كتبتـه بطولـه، لم يَعلـم بعـضُ مـن سَمِعَه المرادَ منه ولا يَفهَمُ الفقه منه فاختصرته لذلك ».

ثم تكلم على شرطه ومنهجه في قبول الحديث المرسل، ثم بـيَّن شـرطه ومنهجـه في رواة السنن فقال « وليس في كتابي السـنن الـذي صـنفته عـن رجـل مـتروكِ الحـديث شيء، وإذا كان فيه حديث منكر بينت أنه منكر وليس على نحوه في الباب غـيره ... وقـد ألفته نسَقا على ما وقع عندي، فإن ذُكِرَ لك عن النبي ﷺ سُنة لـيس ممـا خرَّجتـه فـاعلم أنه حديث واه إلا أن يكون في كتابي من طريق آخر، فإني لم أُخرج الطـرق، لأنـه يكثُـر على المتعلم ».

ثم بين درجات الأحاديث التي أدرجها في كتابـه وهـي علـى شـرطه فقـال: « ومـا كان في كتابي من حديثٍ فيه وهنٌ شديد فقد بينته ومنه ما لا يصح سـنده، ومـا لم أذكـر فيه شيئا فهو صالح، وبعضها أصحُ من بعض »[78].

وإمَّا يعرف بالنظر في أسمـاء كتـب بعضـهم فأسمـاء الصـحيحين « صـحيح البخـاري ومسلم » تشعر أن من شرطهم إخراج الصحيح في كتبهم، وكتاب الترمذي « الجـامع المختصـر من السنن ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل » يشعر بشرط الترمذي فيه[79].

ج. ما شرط الترمذي في كتابه؟

بعد أن عرفنا معنى الشـرطية عنـد الأئمـة، نـبين شـرط الإمـام الترمـذي في كتابـه

78- ص30 -38

79- مقدمة شروط الأئمة الستة والخمسة: لعبد الفتاح أبوغدة: ص58؛ مناهج المحدثين العامة والخاصـة: لعلي نايف بقاعي ص33، والإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: لنور الدين عتر59

فأقول: إن الإمام الترمذي أبان وصرح ببعض شرطه وتحدث عن أحاديث كتابه فقال في كتابه العلل الصغير: «جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به، وقد أخذ به بعض أهل العلم ما خلا حديثين ... الخ»، ويفهم من هذا النص أنه بنى جامعه على عمل العلماء، ويعني ذلك أن كل حديث استدل به مستدل، أو احتج به عالم فهو على شرطه، ولا يعني أنه استقصى جميع الأحاديث المعمول بها، فهو لم يلتزمْ أن يذكر كلَّ حديث معمول به، لأنه بنى كتابه على الاختصار فقال في ذلك «وقد وضعنا هذا الكتاب على الاختصار لما رجونا فيه من المنفعة»[80]، ويفهم -أيضا- من قوله هذا، أنه لم يذكر حديثا إلا والعمل عليه إلا ما استثناه، أو أحاديث معلولة ذكرها ليبين علتها ويكشف موجبات ردها، أو أحاديث شديدة الضعف أخرجها للضدية ليبين ضعفها؛ لأنها تخالف وتضاد ما أورده وقواه قبلها أو بعدها، كأن يصحح مثلا وقف الحديث على صحابي ويخرجه مرفوعا للضدية، ويتبين لك ذلك من إخراجه لحديث اغتسال النبي ﷺ عند دخوله مكة بفخّ[81] مرفوعا من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن ابن عمر به، ثم قال: «هذا حديث غير محفوظ والصحيح ما روى نافع عن ابن عمر أنه كان يغتسل لدخول مكة» فتراه هنا قد أخرج الحديث على الوجهين وصحح وقفه على ابن عمر، أو أن هذه الأحاديث الضعيفة، أو المعلولة التي ذكرها في كتابه تتمِّم فهم الحديث الصحيح، أو تتقوى به، أو بتوارث العمل، أو أنها أقوى من رأي الرجال واجتهادهم عنده[82].

والظاهر من هذه الاحتمالات أن شرطه واسع فسيح جدا، لذلك قال الحازمي «وأما أبو عيسى الترمذي فكتابه وحده على أربعة أقسام: قسم صحيح مقطوع به، وهو ما وافق فيه البخاري ومسلم، وقسم على شرط الثلاثة دونهما كما بَيَّنا، وقسم أخرجه للضدية، وأبان عن علته ولم يُغْفِله، وقسم رابع أبان هو عنه، فقال: ما أخرجتُ في كتابي إلاَّ حديثاً قد عَمِل به بعضُ الفقهاء، وهذا شرط واسع، فإن على هذا الأصل: كلُّ حديث احتجَّ به محتج أو عَمِل بموجَبِه عامل أخرجه سواء صح طريقه أو لم يصح، وقد أزاح

80- جامع الترمذي كتاب: (العلل الصغير) المطبوع في نهاية الجامع ج5/ص546.

81- فَخٌّ: موضع عند مكة المكرمة وقيل: وَادٍ دفن به عبد الله بن عمر. النهاية في غريب الحديث: لابن الأثير ج3/ص418 مادة: فخخ.

82- جامع الترمذي ج3/ص132 حديث رقم (852) وانظر: شروط الأئمة الستة: للحازمي ص92، مناهج المحدثين العامة والخاصة: لعلي نايف بقاعي: ص108، 109.

عن نفسه الكلام، فإنه شَفى في تصنيفه، وتكلَّم على كل حديث بما يقتضيه»[83]، وعلى أية حال فإن الرجل لا يحتج بأحاديث الراوي الواهي، أو المغفل، أو الكذاب فإذا أخرج لمثل هؤلاء حديثا فإنه يبينه بحسب اجتهاده ويتضح لك ذلك من قوله: «فكل من روي عنه حديث ممن يُتَّهم أو يُضَعَّف لغفلته أو كثرة خطئه، ولا يُعرف ذلك الحديث إلا من حديثه فلا يحتج به»[84].

ولو نظرنا إلى تقسيم الحازمي للرواة المكثرين لتبين لنا شرط الإمام الترمذي في الرواة الذين أخرج لهم في كتابه فيقول «والطبقة الرابعة قوم شاركوا أهلَ الطبقة الثالثة في الجرح والتعديل وتَفَرَّدُوا بقلة ممارَستِهم لحديث الزهري، لأنهم لم يُصاحِبُوا الزهري كثيراً، وهم من شرط أبي عيسى الترمذي، وفي الحقيقة شرطُ الترمذي أبلغ[85] من شرط أبي داود، لأن الحديثَ إذا كان ضعيفاً أو مَطْلَعُه من حديثِ أهل الطبقة الرابعة، فإنه يُبَيِّن ضَعْفَه ويُنَبِّهُ عليه، فيصير الحديث عنده من بابِ الشواهد والمتابعات، ويكون اعتمادُه على ما صح عند الجماعة، وعلى الجملة: فكتابُه مشتملٌ على هذا الفن، فلهذا جعلنا شرطه دون شرط أبي داود»[86].

قلت: وقول الحازمي «شرطه دون شرط أبي داود» فيه نظر فكلا الإمامين أخرج أحاديث الطبقة الرابعة للاعتبار، وكلام ابن رجب الحنبلي في شرح علل الترمذي يشوش عليه هو الآخر حيث قال «والغرائب التي خرجها فيها بعض المناكير، ولا سيما في كتاب الفضائل، ولكنه يبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه، ولا أعلمه خرَّج عن متهم بالكذب، متفق على اتهامه حديثا بإسناد منفرد إلا أنه قد يخرج حديثا مروياً من طرق، أو مختلفا في إسناده، وفي بعض طرقه متهم ... نعم، قد يخرج عن سيىء الحفظ، وعمن غلب على حديثه الوهم، ويبين ذلك غالبا، ولا يسكت عنه، وقد شارك أبوداود في التخريج عن كثير من هذه الطبقة، مع السكوت على حديثهم، كإسحاق بن أبي فروة، وغيره»[87] لذلك قرر نور الدين عتر في (الموازنة) مساواة الكتابين في الرجال وتقدم

83- شروط الأئمة الستة ص92، 93

84- جامع الترمذي كتاب: (العلل الصغير) المطبوع في نهاية الجامع ج 5/ص548.

85- أي بمعنى أعلى.

86- شروط الأئمة الستة ص151

87- ج2/ص611، 612

الترمذي على أبي داود في علو شرطه لتنبيهه على الضعفاء وعدم سكوته عنهم[88].

3. التعريف ببعض المصطلحات الحديثية المفردة أو المطلقة ومدلولاتها الحديثية

يجدر بنا قبل الشروع في الكلام على مصطلحات الإمام الترمذي المقيدة أو المركبة ومدلولاتها الحديثية، أن نلقي شيئا من الضوء على تعريف بعض المصطلحات المفردة، أو المطلقة عنده وعند غيره من المحدثين، حتى نعرف بعد ذلك مراده ومدلولاته من مصطلحاته المقيدة أو المركبة في كتابه فنقول:

1. الحديث الصحيح

الصحيح في اللغة بمعنى السالم تقول صح القول إذا طابق الواقع وصَحَّ الشيء يَصِحُّ من باب ضرب فهو صحيح، والجمع صِحَاح مثل كريم وكِرام، والصحيح الحق، وهو خلاف الباطل ورجل صحيح الجسدِ خلاف المريض وجمعه أَصحاءُ[89].

أما في الاصطلاح فقد عرفه الجمهور بأنه: ما اتصل سنده بنقل عَدْل ضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا عِلَّة قادحة[90]. لذلك يقول الناظم[91]:

أَوَّلُهَا الصَّحِيحُ وَهْوَ: مَا اتَّصَلْ ... إِسْنَادُهُ، وَلَمْ يَشِذَّ أَوْ يُعَلّ

يَرْوِيهِ عَدْل، ضَابِطُ، عَنْ مِثْلِهِ ... مُعْتَمَد فِي ضَبْطِهِ وَنَقْلِهِ

ومن هنا يتبين لك أنه لا يحكم لحديث بصحة ما لم يَستكمِل هذه الشروط الخمسة التي هي: اتصال إسناده، وثبوت عدالة رواته، وثبوت ضبطهم، وسلامته من الشذوذ، وكذا من العلة القادحة، فلا يسمي الحديث صحيحا إلا إذا توفرت فيه هذه الشروط فإذا اشتمل على أعلى صفات القبول سمى صحيحا لذاته، ويعني ذلك أن هناك صحيحاً لغيره، وهو ما لم يشتمل على أعلى صفات القبول، أي أنه قد توفرت فيه شروط الحديث الصحيح إلا أن ضبط راويه غير تام، غير أنه جاء من طريق أخرى

88- انظر ص65، وتحرير علوم الحديث: لعبد الله بن يوسف الجديع: ج2/ص861، 862.

89- انظر: المصباح المنير: للفيومي: ص174.

90- انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص11، 12، وفتح المغيث السخاوي ج1/ص28 وما بعدها، وتدريب الراوي: للسيوطي ج1/ص63، ومنهج النقد في علوم الحديث: لنور الدين عتر: ص242.

91- وهو: عمر بن محمد بن فتوح البيقوني الدمشقي الشافعي المتوفى سنة 1080 هـ. المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني ص 17، 18.

تَتَرَجَّحُ عليه أو تساويه، أو من طرق أخرى مُنْحَطَّة عنه في الرتبة، وأقلُّهَا طريقان فحينئذ يصير صحيحا لغيره[92].

الحديث الصحيح عند الترمذي

أما الترمذي فعلى الرغم من كثرة استخدامه لمصطلح الصحيح مطلقا ومقيدا في كتابه السنن كقوله: «هذا حديث صحيح»،«وهذا حديث حسن صحيح»،«وهذا حديث حسن صحيح غريب» فإنه لم يعرِّف الحديث الصحيح كما عرف الحديث الحسن، والظاهر من صنيعه في كتابه يدل على أن الصحة والحسن والغرابة أوصاف في الحديث تجتمع وتفترق في الحديث الواحد[93].

ولكن بالنظر والسبر يلاحظ أن ما حكم عليه من الحديث بذلك أنه يراد به الحديث الذي رواته اتصفوا بالثقة والعدالة والإتقان، المحفوظ غير الشاذ، والذي جاء معناه من غير وجه، غير أن الوصف بالصحة المطلقة المجرَّدَة غير مشروط أن يكون معناه جاء من وجه آخر، وعلى ذلك فإن قوله: «حَسَنٌ صَحيحٌ» أقوى مرتبة من قوله: «صَحيحٌ» فقط؛ من جهة أنه صحيح لذاته، وأن معناه جاء من غير وجه، بمعنى أنه له عاضد من غيره[94].

2. الحديث الحسن

الحَسَن في اللغة: صفة مشبهة من الحُسن بمعنى الجمال تقول حَسُن الشيء حُسنا فهو حسن فالحاء والسين والنون أصل واحد ضدُّ القبيح ويجمع على محاسن[95].

وأما تعريفه في الاصطلاح: فقد اختلف العلماء في بيان حده، ومرجع هذا الاختلاف لتوسطه بين الصحيح والضعيف في نظر النَّاظر لا في حقيقة الأمر، فعسُر

92- انظر: قواعد التحديث: للقاسمي: ص112، 113، ومنهج النقد في علوم الحديث: لنور الدين عتر: ص268، وتيسير مصطلح الحديث: لمحمود الطحان: ص51.

93- انظر: الحديث الحسن مطلقا ومقيدا عند الترمذي: لعمران بن حسن عثمان فلاته: ص7، 8، وتحرير علوم الحديث: لعبد الله بن يوسف الجديع: ج2/ص809

94- انظر: تحرير علوم الحديث: لعبد الله بن يوسف الجديع ج2/ ص 809، 810، وشرح علل الترمذي: لابن رجب الحنبلي ج2/ص576 وما بعدها.

95- انظر: القاموس المحيط: للفيروزآبادي: ج4/ص215، مادة: حسن، والمصباح المنير: للفيومي: ص74. وتيسير مصطلح الحديث: لمحمود الطحان: ص45.

التعبير عنه وتحديد المراد منه عند كثير من أهل هذا الفن، وذلك لأنه أمر نسبي وشيء ينقدح في نفس الحافظ ربما تقصر عبارته عنه[96].

وعلى أية حال فقد عُرِّف الحديث الحسن بتعريفات متعددة اذكر لك بعضها مع مناقشتها، ثم أبين ما استقر عليه المتأخرون وأدرج في كتبهم:

الحديث الحسن عند الترمذي

قال الترمذي في تعريفه: «وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن، فإنما أردنا حسن إسناده عندنا كلُّ حديث يُروى لا يكون في إسناده من يُتَّهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذا، ويروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن»[97].

فقول الترمذي في تعريف الحديث الحسن: «لا يكون في إسناده من يُتَّهم بالكذب» يفهم منه، دخول حديث الراوي المجهول والمستور الذي لا يعرف فيهما توثيق، ومن ثَم لا تُعرف عدالتهما ولا ضبطهما في حد الحديث الحسن عنده.

وقوله: «يُروى من غير وجه نحو ذلك» يعني به أن يكون للحديث المروي أكثر من طريق، أو اعتضد معناه بآخر، ويظهر ذلك جلياً من تفسير ابن رجب لكلام الترمذي بقوله: «الحديث الذي يرويه الثقة العدل، ومن كثر غلطه، ومن يغلب على حديثه الوهم إذا لم يكن أحد منهم متهماً، كله حسن، بشرط أن لا يكون شاذاً، مخالفاً للأحاديث الصحيحة، وبشرط أن يكون معناه قد روي من وجوه متعددة»[98] وعلى ذلك، فإن الحديث الحسن عند الترمذي هو الحسن لغيره؛ أي هو الضعيف المنجبر عند غيره من أهل العلم، ويظهر لك ذلك من قول ابن رجب: «كان الإمام أحمد يحتج بالحديث الضعيف الذي لم يرد خلافه، ومراده بالضعيف قريب من مراد الترمذي بالحسن»[99].

96- انظر: اختصار علوم الحديث: لابن كثير ص30، 31، والإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح: لمصطفى سعيد الخن ص76، وتيسير مصطلح الحديث: لمحمود الطحان: ص45.

97- جامع الترمذي كتاب: (العلل الصغير) المطبوع في نهاية الجامع ج 5/ص559.

98- شرح علل الترمذي ج2/ص 606، وانظر الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح: لمصطفى سعيد الخن وآخرون: ص77، وتحرير علوم الحديث: لعبد الله بن يوسف الجديع: ج2/ ص 815.

99- شرح علل الترمذي ج2/ص576، وانظر الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: لنور =

ومع ذلك انتقد عليه هذا التعريف بأنه غير مانع من دخول الصحيح فيه، وشرط الترمذي للحسن تعدد طرقه ولم يشترط أحد في الصحيح أو الحسن ذلك، وأن الترمذي نفسه قد خالف تعريفه في كتابه من حكمه على بعض الأحاديث بقوله: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»[100] وقد أجيب عن هذه الاعتراضات بأجوبة كثيرة لا مجال لذكرها هنا[101].

الحديث الحسن عند الخطابي

ثم تتابع أهل هذا العلم على تعريفه فعرفه الخطابي فقال: «ما عُرفَ مخرجه واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء»[102].

فقول الخطابي: «ما عرف مخرجه» أي سنده فهو قيد، حيث أَخرج الحديث الذي فقد شرط الاتصال، أي ما كان في سنده انقطاع، كالمرسل والمعلق والمعضل والمنقطع. وقوله: «وعليه مدار أكثر الحديث» يفهم منه أَن أَكثر الأحاديث لا تصل إلى رتبة الصحيح بل هي في رتبة الحسن، وقوله: «يقبله أكثر العلماء» يفهم منه أنَّ بعض العلماء لا يقبل الحديث الحسن، وأما قوله: «ويستعمله عامة الفقهاء» يعني أنهم يحتجون به.

وقد انتقد العلماء هذا التعريف بأن الأصل في التعاريف أن تكون جامعة مانعة، فكلام الخطابي: «ما عُرف مخرجه ... الخ»، غير مانع من دخول الصحيح؛ لأن الصَّحيح كذلك أيضا، وكذا الضعيف، كما أنه ليس بمسلَّم أن الحسن عليه مدار الحديث، وليس هو فقط الذي يقبله أكثر أهل العلم ويستعمله عامة الفقهاء؛ لذلك قال الذهبي: «وهذه

=

الدين عتر: ص156، وما بعدها

100- اختصار علوم الحديث: لابن كثير: ص31، 32، وانظر شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي ج2/ص606، 607، والإيضاح في عُلوم الحديث والاصطلاح: مصطفى سعيد الخن وآخرون ص77، 78

101- انظر شرح علل الترمذي: لابن رجب الحنبلي: ج2/ص606، 607، والإيضاح في عُلوم الحديث والاصطلاح: مصطفى سعيد الخن وآخرون ص77، 78، والإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين لنور الدين عتر: ص156، وما بعدها

102- معالم السنن ج1/ص6

عبارة ليست على صِناعة الحدودِ والتعاريف، إذ الصحيحُ يَنطَبقُ ذلك عليه أيضا، ولكن مراده مما لم يَبْلغ درجةَ الصحيح»[103].

الحسن عند ابن الجوزي وابن الصلاح

أما ابن الجوزي فقال في تعريفه في مقدمة كتابه (الموضوعات): «القسم الرابع: ما فيه ضعف محتمل، وهذا هو الحسن ويصلح البناء عليه والعمل به»[104]. غير أنه انتُقد هو الآخر فقال ابن دقيق العيد: «ليس مضبوطا بضابط يتميز به القدر المحتمل من غيره، وإذا اضطرب هذا الوصف لم يحصل التَّعريف المميّز للحقيقة»[105]. وأما ابن الصلاح فإنه جعل للحسن تعريفين وافق في الأول الترمذي وفي الثاني الخطابي[106].

التعريف المختار للحديث الحسن

إن التعريف الذي استقر عليه المتأخرون وأدرج في كتبهم هو الذي حرره الحافظ ابن حجر وبيَّن حده بقوله: «وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ هو: الصحيح لذاته؛ فإن خفَّ الضبط، فالحسنُ لذاته»[107].

ويفهم من ذلك أن الحديث الحسن لذاته هو: الحديث الذي اتصل سنده برواية العدل خفيف الضبط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ، ولا علة. ومن هنا يتضح الفرق بينه وبين الصحيح وهو: خفة ضبط راويه بينما المقرر في رواة الحديث الصحيح تمام الضبط. وخفة الضبط في الحسن، إما أن تكون في راو واحد من رواته، أو في البعض، أو في الجميع، بينما تمام الضبط في الحديث الصحيح تشترط في جميع الرواة، لذلك قال

103- الموقظة ص26، وانظر: الإيضاح في عُلوم الحديث والاصطلاح: مصطفى سعيد الخن وآخرون ص76، 77.

104- ج1/ص13.

105- الاقتراح في بيان الاصطلاح ص8.

106- انظر علوم الحديث ص30، 31، والموقظة: للذهبي ص 28، والنكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر: ص119، والإيضاح في عُلوم الحديث والاصطلاح: لمصطفى سعيد الخن وآخرون ص78.

107- نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص27، وص34، وفتح المغيث للسخاوي: ج4/ص32، وتدريب الراوي للسيوطي ج1/ ص45

صاحب البيقونية[108]:

والحَسَنُ المعروف طُرقاً وَغَدَتْ رِجَالُهُ لا كالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ

وعلى ذلك فإن الحسن ينقسم إلى قسمين حسن لذاته الذي بين حده الحافظ ابن حجر كما مرَّ آنفا، والحسن لغيره الذي عرفه الترمذي، وهو الحديث الضعيف المنجبر الذي يكون راويه مستورا، غير مغفل كثير الخطأ مع الصدق والأمانة، أو يكون إسناده غير متصل، أو كان في إسناده مدلس رواه بالعنعنة مع سلامته من متهم، ولا يكون شاذا ويروى من غير وجه، فهذا الذي يقول فيه الترمذي: «هذا حديث حسن»[109] ومن هنا يمكن أن يقال إن الترمذي وافق المحدثين في التسمية لكن خالفهم في التمييز بين نوعيه، فمصطلح «الحسن» عنده مطلق بدون تقييد أو قرينة فمراده «الحسن لغيره»، أما غيره من المحدثين فمرادهم بالحسن من غير تقييد «الحسن لذاته»، ويشعر بأن الحديث الحسن عند الترمذي مصطلح خاص به ما قال في تعريفه: «أردنا به حسن إسناده عندنا» ولم ينسبه لعلماء الحديث كما ترى[110].

ويطلق الحَسَن في كلام أهل العلم ويراد منه غير ما ذُكرَ، من ذلك:

أ. النكارة والغرابة

ويتضح لك ذلك من قول شعبة بن الحجاج عندما سئل: «مالكَ لا تروي عن عبد الملك بن أبي سليمان وهو حسن الحديث؟». قال: «من حسنها فررت»، وذلك لتفرد عبد الملك بحديث عن عطاء عن جابر في الشُفعة فقال فيه شعبة: «لو جاء عبد الملك بآخر مثله لرميت بحديثه»[111].

108- وهو: عمر بن محمد بن فتوح البقوني الدمشقي الشافعي المتوفى سنة 1080 هـ: المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني ص22.

109- انظر: الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين لنور الدين عتر: ص158 وما بعدها

110- جامع الترمذي كتاب (العلل الصغير) المطبوع في نهاية الجامع ج5 ص559، وانظر النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر: ص119، والإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: لنور الدين عتر ص159.

111- الجرح والتعديل: لابن حاتم الرازي: ج1/ص146، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للخطيب البغدادي: ج2/ص243.

ب. حسن السياق لا ثبوته

قول ابن عبد البر بعد ما أخرج حديث معاذ بن جبل الطويل في فضل تعلم العلم، وإليك بعض لفظه: «تعلموا العلم فإن تعليمه لله خشية وطلبه عبادة، ومذاكرته تسبيح، والبحث عنه جهاد ...»، وهو حديث موضوع فيه موسى بن محمد بن عطاء القرشي كذاب وضاع، وعبد الرحيم بن زيد الحوري متروك الحديث ونسبه للكذب ابن معين، قال ابن عبد البر: «وهو حديث حسن جداً، ولكن ليس إسناده بالقوي»[112].

3. الحديث الغريب

الغرابة في اللغة: تعني التفرد وهي: صفة مشبهة، والحديث الغريب مشتق من الغربة وهي: الانفراد، ومنه الغريب في البلد الذي لا صاحب له فيه تقول: «غَرُبَ» الشخص بالضم «غَرَابة»، بَعُدَ عن وطنه فهو غريب فعيل بمعنى فاعِل[113].

تعريف الحديث الغريب في الاصطلاح

هو: ما رواه راو واحد ولو في طبقة من طبقاته، ولو كان صحابيا، أو هو الحديث الذي تفرد بروايته راو واحد بوجه من وجوه التفرد المختلفة[114].

ويفهم من هذا التعريف: أن الحديث الغريب يستقل، أو ينفرد برواية راو واحد، إما في كل طبقة من طبقاته، أوفي بعضها ولو كان ذلك في طبقة واحدة؛ لأن العبرة للأقل.

هل للغريب تسمية أخرى؟

نعم يطلق كثير من العلماء على الغريب اسما آخر وهو: «الفرد» وعلى ذلك فإنهما مترادفان، وهناك من غاير بينهما، فعدّ كل نوع منهما مستقلا بذاته، لذلك قال

112- جامع بيان العلم وفضله ج1/ص238، 239 حديث رقم: (268)

113- المصباح المنير للفيومي: ص230 مادة: غرب. وانظر: شرح الزرقاني على البيقونية: لمحمد الزرقاني: ص59

114- انظر: مصطفى سعيد الخن وآخرون: الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح ص240، ومنهج النقد في علوم الحديث لنور الدين عتر ص396، وتيسير مصطلح الحديث: لمحمود الطحان: ص28، وتحرير علوم الحديث: لعبد الله بن يوسف الجديع ج1/ص47، وشرح الزرقاني على البيقونية: لمحمد الزرقاني: ص59

الحافظ ابن حجر: «إن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على «الفرد المطلق»، والغريب أكثر ما يطلقونه على «الفرد النسبي»، وهذا من حيث إطلاق الاسمية عليهما. أما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون. فيقولون في المطلق والنسبي تفرد به فلان، أو أغرب به فلان»[115]. ومهما يكن من أمر فإن الحديث الغريب بالنسبة لموضع تفرده قسمه العلماء إلى أقسام: «غريب مطلق» أو «فرد مطلق» و«غريب نسبي»، أو «فرد نسبي»، وهذه الأقسام وغيرها تعود في الحقيقة إلى قسمين أساسيين هما: «غريب متناً وإسنادا»، و«غريب إسناداً لا متناً» وقد بيَّن أهل العلم تعريف كل قسم ونوع منها، وضربوا له أمثلة من كتب الحديث، ولولا الإطالة، أو الخروج على المراد، لبيَّنا ما يتعلق بكل قسم منها، وضربنا له بمثال يبين حقيقته ويَجْلي غموضه لتظهر صورته، ومع ذلك فإني أُحيل القاري الكريم إلى أماكن وجوده في كتب العلم، ليقف على حقيقته ويزداد بذلك فائدة على ما عنده[116]. ومع ذلك ستأتي بعض الأمثلة عند الحديث عن الغريب عند الإمام الترمذي في كتابه؛ لأنه مصطلح بارز عنده، وأفرد له مساحة واسعة في كتابه: (العلل الصغير) وأكثر من استخدامه في سننه.

الحديث الغريب عند الترمذي

مع كثرة استخدام الإمام الترمذي لمصطلح الغريب في سننه وذلك بقوله: «هذا حديث غريب» أو «غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه» أو «غريب لا نعرفه إلا من حديث فلان» لم يعرِّفه كما عرف الحديث الحسن، ولعله ترك ذلك استغناء لشهرته عند أهل هذا الفن، غير أنه بيَّن معناه ووضحه بالأمثلة، ويدرك ذلك من قوله: «وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث غريب، فإن أهل الحديث يستغربون الحديث لمعان: رب حديث يكون غريبا لا يروى إلا من وجه واحد ... ورب حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في

115- نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص26 وانظر: فتح المغيث للسخاوي ج4/ص3 وما بعدها، وتيسير علوم الحديث لمحمود الطحان: ص28.

116- انظر علوم الحديث: لابن الصلاح: ص270، 271 والنكت على ابن الصلاح للحافظ ابن حجر: ص291، 292، وفتح المغيث: للسخاوي ج4/ص، ونزهة النظر شرح نخبة الفكر: لابن حجر ص26، ومنهج النقد في علوم الحديث: لنور الدين عتر: ص397، وتحرير علوم الحديث لعبد الله يوسف الجديع: ص47، 48، وشرح الزرقاني على البيقونية: لمحمد الزرقاني: ص59، 60، والإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح: لمصطفى سعيد الخن وآخرون: ص240 وما بعدها.

الحديث ... ورب حديث يروى من أوجه كثيرة، وإنما يستغرب لحال إسناده ...»[117]، وكلام الترمذي هذا لا يختلف عما قاله أهل العلم في الحديث الغريب، بل هو موافق لهم وجار على اصطلاحهم. فقوله: «رب حديث يكون غريبا لا يروى إلا من وجه واحد» يعني به القسم الأول من الغريب وهو: «الغريب متنا وإسناداً» الذي أطلق عليه أهل العلم «الفرد المطلق»[118] وعرفوه بأنه: «الحديث الذي يتفرَّد بروايته راو واحد عن جميع الرواة»[119] أي لا يرويه أحد غيره.

مثاله

مثَّل الترمذي لهذا القسم بمثالين غير أن ابن رجب في شرح العلل قال: «هما في الحقيقة نوعان أحدهما: أن يكون ذلك الإسناد لا يروى به إلا ذلك الحديث أيضاً...»[120] ومثل له الترمذي بالحديث الذي أخرجه في سننه في كتاب: الصيد، باب: ما جاء في الذكاة في الحلق واللَّبَّةِ برقم (1481) من طريق حماد بن سلمة، عن أبي العُشَرَاءِ، عن أبيه قال: قلت: «يا رسول الله، أما تكون الذكاة إلا في الحلق واللَّبَّة؟ قال: لو طعنت في فخذها لأجزأ عنك» ثم قال الترمذي عقبه: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة، ولا نعرف لأبي العشراء عن أبيه غير هذا الحديث»، ثم بيَّن ابن رجب غرابته فقال: «فهذا حديث غريب لا يعرف إلا من حديث حماد بن سلمة، عن أبي العشراء، ثم اشتهر عن حماد ورواه عنه خلق فهو في أصل إسناده غريب ثم صار مشهورا عن حماد»[121].

أما الثاني: «أن يكون الإسناد مشهورا، يُروى به أحاديث كثيرة لكن لم تصح

117- جامع الترمذي كتاب (العلل الصغير) المطبوع في نهاية الجامع ج5/ ص559، 560

118- انظر: نزهة النظر شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر: ص25، وفتح المغيث للسخاوي: ج4/ص3، 4 والإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: لنور الدين عتر: ص164، 165.

119- علوم الحديث: لابن الصلاح: ص271، وفتح المغيث للسخاوي: ج4/ص3، 4، وتدريب الراوي للسيوطي: ج2/ص181 وانظر: شرح الزرقاني على البيقونية: لمحمد الزرقاني ص61، ومنهج النقد في علوم الحديث: لنور الدين عتر ص397، تيسير علوم الحديث: لمحمود الطحان: ص29، وتحرير علوم الحديث لعبد الله يوسف الجديع ج1/ ص47، والإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح: لمصطفى سعيد الخن وآخرون: ص240

120- شرح علل الترمذي ج2/ص627

121- المصدر نفسه ج2/ص628.

رواية متنه إلا بهذا الإسناد»، ومثل له الترمذي بالحديث الذي أخرجه في سننه في كتاب: البيوع باب: ما جاء في كراهية بيع الوَلاَءِ وهِبَتِهِ برقم (1237) من طريق عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ في النهي عن بيع الوَلاَءِ وهِبَتِهِ. فهذا الحديث لا يصح عن النبي ﷺ إلا من هذا الطريق، ومن رواه من غيره فقد وهم وغلط. لذلك قال الترمذي في علله: «روى يحيى بن سُليم هذا الحديث عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، فوهم فيه يحيى بن سُليم، والصحيح هو: عبيد الله بن عمر، عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر هكذا ...»[122].

وأما قوله أنفا: «ورب حديث يروى من أوجه كثيرة، وإنما يستغرب لحال إسناده» يعني به القسم الثاني من الغريب وهو: «الغريب إسناداً لا متناً»، الذي أطلق عليه أهل العلم: «الفرد النسبي»، وعرفوه بأنه الحديث الذي: «اشتهر بوروده من عدة طرق عن راو، أو عن صحابي، أو عدة رواة، ثم تفرد به راو فرواه من وجه آخر غير ما اشتهر به الحديث»[123]، ويعنون بذلك الحديث الذي عُلم مخرجه عن النبي ﷺ من أكثر من وجه كحديث يرويه أنس بن مالك وابن عمر مثلاً، غير أنه لم يُعرف عن ابن عمر إلا من رواية الإمام نافع مولاه، فعلى ذلك يكون من إفراد نافع عن ابن عمر، فالتفرد وقع فيه بالنسبة لابن عمر لا مطلقاً؛ لذلك سمي بالغريب النسبي، أو الفرد النسبي، وذلك لنسبة التفرد به إلى جهة خاصة، أو فرد معين، لا لكونه فرداً حقيقياً، وهو ما يعبر عنه العلماء بقولهم: تفرد به فلان عن فلان.

مثاله

وحال هذا القسم من التفرد على نوعين الأول: كأن يكون الحديث مشهورا من رواية أحد الصحابة من طرق معروفة، ثم يروى عن صحابي آخر من وجه يستغرب عنه بحيث لا يعرف حديثه إلا من ذلك الوجه، ومثَّل له الترمذي بالحديث الذي أخرجه

122- جامع الترمذي كتاب (العلل الصغير) المطبوع في نهاية الجامع ج5/ ص560 وانظر: شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي ج2/ ص 629.

123- نزهة النظر شرح نخبة الفكر: لابن حجر: ص 26، وفتح المغيث: للسخاوي: ج4/ص6، ومنهج النقد في علوم الحديث لنور الدين عتر ص397، وانظر: العالي الرتبة في شرح نظم النخبة: لأحمد بن محمد الشُّمُنِّيّ: ص106 و110، وتيسير علوم الحديث: محمود الطحان: ص29، ومحاضرات في علوم الحديث: لحارث سليمان الضاري: ص90.

في علله الصغير المطبوع في نهاية السنن ج5 ص560 من طريق أبي كُريب، وأبي هشام الرِّفاعي، وأبي السائب، والحسين بن الأسود جميعهم عن أبي أسامة، عن بريد بن عبد الله بن أبي بردة، عن جده أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ قال: «الكافر يأكل في سبعة أمعاء والمؤمن يأكل في معي واحد». وقال عقِبه: «هذا حديث غريب من هذا الوجه من قبل إسناده وقد روي من غير وجه عن النبي ﷺ وإنما يستغرب من حديث أبي موسى ...» ثم بيَّن ابن رجب غرابته فقال: «المتن معروف عن النبي ﷺ من وجوه متعددة وقد خرجاه في الصحيح من حديث أبي هريرة، ومن حديث ابن عمر عن النبي ﷺ، وأما حديث أبي موسى هذا فخرجه مسلم، عن أبي كريب، وقد استغربه غير واحد من هذا الوجه، وذكروا أن أبا كريب تفرد به، منهم: البخاري وأبو زُرعة»[124] وكلامهما يفهم منه أن حديث أبي كريب هذا غريب سندا فقط، أما متنه فهو مشهور لا غرابة فيه، فقد جاء عن جمع من الصحابة منهم: أبوهريرة، وأبو سعيد الخدري، وأبو بَصرة الغفاري وغيرهم.

أما الثاني: ما كان مشهوراً عن صحابي من طريق وغريبا من طريق آخر، ومثَّل له الترمذي بالحديث الذي أخرجه في علله الصغير المطبوع في نهاية السنن ج5 ص561 أيضا من طريق عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي أخبرنا مروان، عن معاوية بن سلام، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سعيد مولى المهري، عن حمزة بن سفينة، عن السائب سمع عائشة عن النبي ﷺ: «من تبع جنازة فله قيراط ... الخ الحديث»، وقال الترمذي عقِبه: «هذا حديث قد روي من غير وجه، عن عائشة -رضي الله عنها- عن النبي ﷺ، وإنما يستغرب هذا الحديث لحال إسناده لرواية السائب، عن عائشة، عن النبي ﷺ» ثم بيَّن ابن رجب غرابته فقال: «هذا الحديث مروي من وجوه متعددة عن السيدة عائشة، أنها صدقت أبا هريرة بما حدث به عن النبي ﷺ من هذا الحديث، وأما من حديث السائب بن يزيد عنها فلا يعرف إلا من هذا الوجه»[125].

4. المصطلحات المقيدة أو المركبة في جامع الترمذي ومدلولاتها الحديثية

إن القارئ لسنن الإمام الترمذي يجده قد أكثر من وصف جملة من الأحاديث في

124- شرح علل الترمذي: لابن رجب الحنبلي ج2/ ص647

125- المصدر نفسه ج2/ص651، وانظر: الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين: لنور الدين عتر: ص176.

كتابه بالصحة المقيدة بالغرابة، أو بالحسن المقيد بالصحة أو الغرابة، أو بهما معاً، ولا شك أن هذه الأوصاف لها دلالات معينة عنده، وفي هذا المطلب اذكر أقوال أهل العلم في مراده منها وأجمع عدد الأحاديث التي وصفها بهذه الأوصاف من سننه فأقول:

أولاً: ما قال فيه: هذا حديث صحيح غريب

جاء إطلاق الترمذي لهذا الوصف في (20) موضعاً من سننه على أحاديث حكم عليها بقوله: «هذا حديث صحيح غريب» من ذلك ما جاء في كتاب: (الأشربة) باب: «ما جاء في الرخصة في الشرب قَائِماً» برقم (1881) قال: حدثنا أبو السائب سَلْمُ بن جُنَادَةَ الكوفي، حدثنا حفص بن غياث، عن عُبَيْدِ الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قال: «كنا نأكل على عهد رسول الله ﷺ ونحن نمشي ونشرب ونحن قيام» وقال عَقِبه: «هذا حديث صحيح غريب». وعبارته هذه تعني أن الحديث صحيح باعتبار الشرطية أو الرتبة، غريب باعتبار الفردية، ويعني أن الحديث الصحيح هو: ما توفرت فيه شروط الصحة الخمسة، وليس من شروطه تعدد الإسناد، والحديث الغريب منه ما هو صحيح توفرت فيه شروط الصحة، ومنه ما لم تتوفر فيه، فيقال فيمن توفرت فيه شروط الصحة: «صحيح غريب»، فالغرابة إذن تجامع الصحة ولا تنفيها، وعلى ذلك يكون مقصد الترمذي أن الحديث صحيح توفرت فيه شروط الصحة، إلا أنه لم تتعدد أسانيده فهو صحيح غريب، فقوله هنا أفاد أمرين: مرتبة الحديث، وغرابته، ومن ذلك جملة وافرة في الصحيحين وغيرهما كحديث «إنما الأعمال بالنيات» فهو حديث صحيح غريب[126].

ثانياً: ما قال فيه: هذا حديث حسن غريب

جاء إطلاق الترمذي لهذا الوصف في (522) موضعاً من سننه على أحاديث حكم عليها بقوله: «هذا حديث حسن غريب» من ذلك ما جاء في كتاب: الصوم باب: ما جاء في صوم يوم الجمعة برقم (742) قال: حدثنا القاسم بن دينار، حدثنا عبيدالله بن موسى وطلق بن غنام، عن شيبان، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله قال: كان رسول الله ﷺ يصوم من غُرَّةِ كُلِّ شهر ثلاثة أيام، وقلَّما كان يفطَر يوم الجمعة»، وقال عَقِبه: «حديث عبد الله حديث حسن غريب».

وعبارته هذه أُشكل فهمها على أهل العلم؛ لأنه فسر «الحسن» -كما علمت-

126- انظر: الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين: لنور الدين عتر ص171، والواضح في مناهج المحدثين: لياسر الشمالي: ص216،

بتعدد الإسناد، والغرابة بالتفرد. فكيف يجمع بينهما في الحكم على حديث واحد وفي وقت واحد وهما متناقضان؟ ولاشك أن هذا التناقض غير مقبول، إلا إذا سلَّكنا عبارته هذه على ضوء كلام البقاعي الذي قال: «استعمل الترمذي الحسن لذاته في المواضع التي يقول فيها (حسن غريب) ونحو ذلك وعرَّف ما رأى أنه مشكل»[127].

وعلى هذا الرأي فما قال فيه حسن فقط بدون تقييد يعني به التعدد مع المرتبة، أي أنه يشترط تعدد الطرق حيث يفرد الحسن في وصف الحديث، أما إذا قيده بالغرابة علم أن التعدد غير ملاحظ فيه؛ أي أن الحديث بنفسه بلغ رتبة الحسن، وبذلك ما قال فيه حسن فقط يعني عند غيره من أهل العلم أنه حسن لغيره، وما قال في حسن غريب يعني عندهم حسن لذاته، وهو وجود الرتبة في الحديث مع التفرد[128].

ثالثاً: ما قال فيه: هذا حديث حسن صحيح

أكثر الإمام الترمذي في سننه من وصف الحديث بالصحة والحسن في مكان واحد، وقد يتبادر إلى ذهن البعض أن فيه شيئا من التضارب، لأنه جمع بين نفي القصور وإثباته، فحقيقة الحديث الصحيح غير حقيقة الحديث الحسن كما هو معلوم عند أهل هذا الفن، فبين المصطلحين لحديث واحد مجاذَبَة وتناقض، وقد جاء إطلاق الترمذي لهذا الوصف في (1603) موضعاً من سننه على أحاديث حكم عليها بقوله: «هذا حديث حسن صحيح» من ذلك ما جاء في كتاب: الجنائز باب: ما جاء في ثواب المريض برقم (965) قال: «حدثنا هناد، حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا يُصيبُ المؤمن شَوْكَة فما فوقها إلا رفعه الله بها درجة، وحَطَّ عنه بها خطِيئة» وقال عَقِبه: حديث عائشة حديث حسن صحيح».

وعبارته هذه تنازع أهل العلم في مراده منها وذلك؛ لأن الحسن قاصر عن الصحيح، فالوصف بالحُسن والصحة معاً فيه تعارض، كما هو معروف في حقيقة كل واحد منهما، وقد أجاب أهل العلم على ذلك بأجوبة وتفسيرات كثيرة، ودفعوا هذا الإيهام بجملة من الاحتمالات نذكر لك أهمها، ونبين اعتراضاتهم على بعضها -ما

127- انظر الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين: لنور الدين عتر: ص171.

128- انظر المصدر نفسه ص171، والواضح في مناهج المحدثين: لياسر الشمالي: ص216، ومنهج الترمذي في نقد الخبر الديني: لزين كامل الخويسكي وآخرون ص151

أمكن ذلك–، حتى تتضح المسألة في ذهن القارئ فأقول:

1. جواب ابن دقيق العيد

قال ابن دقيق العيد عندما سُئل عن مراد الترمذي من هذا المصطلح: «والذي أقول في جواب هذا السؤال: أنه لا يشترط في الحسن قيد القصور عن الصحيح، وإنما يجيئه القصور ويفهم ذلك فيه إذا اقتصر على قوله «حسن» فالقصور يأتيه من قيد الاقتصار، لا من حيث حقيقته وذاته وشرحُ ذلك وبيانه أن ههنا صفات للرواة تقتضي قبول الرواة، وتلك الصفات درجات بعضها فوق بعض، كاليقظة والحفظ والإتقان مثلاً، فوجود الدرجة الدنيا كالصدق وعدم التهمة بالكذب لا ينافيه وجود ما هو أعلى منه كالحفظ والإتقان، فإذا وجدت الدرجة العليا لم يناف ذلك وجود الدنيا، كالحفظ مع الصدق فيصح أن يقال في هذا: إنه حسن باعتبار وجود الصفة الدنيا، وهي الصدق مثلاً، صحيح باعتبار الصفة العليا، وهي الحفظ والإتقان»[129].

والذي يفهم من كلام ابن دقيق العيد، أن وصف الترمذي الحديث بأنه «حسن صحيح» أن الحديث اشتمل على صفات القبول الدنيا المتمثلة في «الصدق وعدم التهمة بالكذب»، وهي ما تعنيه كلمة: «حسن»، كما أنه اشتمل على صفات القبول العليا، وهي «الحفظ والضبط والإتقان وقلة الوهم»، وهو ما تعنيه كلمة «صحيح»، وعلى ذلك فالحسن المقيد بالصحيح لا يعني القصور عن رتبة الصحة إنما يأتيه القصور إذا اقتصر على قوله: «حسن» فقط.

وتوجيه ابن دقيق العيد لكلام الترمذي هذا قد سبقه إليه ابن المواق (المتوفى سنة 642 هـ) في كتابه: (بغية النقاد) كما في التقييد والإيضاح للعراقي[130]، غير أنهما تُعقبا واعترض على توجيههما هذا، حيث قال ابن سيد الناس أن الترمذي: «اشترط في الحسن أن يُرْوى نحوه من وجه آخر، ولم يشترط ذلك في الصحيح فانتفى أن يكون كل صحيح حسناً»[131] كما أن الترمذي قد فرق في إطلاق اصطلاحاته كما هو ظاهر في

129– انظر: شرح الألفية في علوم الحديث: لزين الدين العراقي ج1/ص52، والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح له ص59، وتدريب الراوي: للسيوطي ج1/ص163، الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين لنور الدين عتر ص172 هامش 2.

130– انظر: ص61، وقواعد التحديث: للقاسمي: ص146.

131– التقييد والإيضاح: للعراقي ص61، وانظر: تراث الترمذي العلمي لأكرم ضياء العمري: ص20، =

سننه بين الحسن والصحة فأحياناً تجده يقول: «هذا حديث حسن»، وأحياناً «هذا حديث صحيح»، وأحياناً يجمع بينهما فيقول: «هذا حديث حسن صحيح»، وعلى ذلك يكون الحُسن عنده غير الصحةِ والحسن عنده ليس أعم من الصحيح[132].

2. جواب ابن الصلاح

أما ابن الصلاح فإنه يرى أن قول الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح» راجع إلى الإسناد أي أن الحديث روي بإسنادين أحدهما حسن والآخر صحيح، وعلى ذلك استقام أن يقال فيه: «حسن صحيح»؛ أي حسن بالنسبة لإسناد، صحيح بالنسبة لإسناد آخر، ويمكن أن يكون قد أراد بالحسن معناه اللغوي دون المعنى الاصطلاحي وهو حُسن السياق[133].

وكلام ابن الصلاح هذا في توجيه وصف الترمذي الحديث بالحسن والصحة في وقت واحد، يعكر عليه كلام ابن دقيق العيد في أن الترمذي قد وصف أحاديث بالحسن والصحة مع أنه ليس لها إلا مخرج واحد، كما أن الترمذي يقول في بعض الأحاديث: «هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه»[134]، ولعل حديث عمر بن الخطاب ﷺ مرفوعاً: «إنما الأعمال بالنيات» الذي أخرجه الترمذي في سننه في كتاب فضائل الجهاد باب: ما جاء فيمن يقاتل رياء وللدنيا برقم (1647)، وهو من الأحاديث الغريبة، يقوي اعتراض ابن دقيق العيد على ابن الصلاح، في قوله إنه حسن بإسناد صحيح بآخر، حيث إن الترمذي قال فيه: «هذا حديث حسن صحيح وقد روي عن مالك بن أنس، وسفيان الثوري وغير واحد من الأئمة هذا عن يحيى بن سعيد، ولا نعرفه إلا من حديث يحيى بن سعيد الأنصاري».

وأما قول ابن الصلاح «فإنه ربما أراد به الحسن بمعناه اللغوي» فانتُقد عليه،

=

والإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين: لنور الدين عتر: ص174.

132- انظر: التقييد والإيضاح للعراقي ص 61، وتراث الترمذي العلمي: لأكرم ضياء العمري: ص20، والإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين: لنور الدين عتر: ص174.

133- انظر. علوم الحديث: لابن الصلاح: ص39.

134- انظر: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: لزين الدين العراقي ص58، 59، وفتح المغيث: للسخاوي ج1/ص121، 122، والنكت على كتاب ابن الصلاح: لابن حجر ص160، 161، وتدريب الراوي: للسيوطي ج1/ص162، وشرح علل الترمذي: لابن رجب الحنبلي: ج2/ص609، 610

وملخصه أنه يلزم منه أن يصف كل حديث يخرجه في كتابه بأنه حسن ولو كان موضوعاً، ثم إن وصف الترمذي جملة من الأحاديث بأنها: حسنة فقط، أو صحيحة فقط، أو حسنة صحيحة، أو حسنة غريبة، أو صحيحة غريبة يفهم منه أن الإمام الترمذي يريد بذلك الحُسن الاصطلاحي وهو حسن الإسناد وليس الحسن اللغوي كما زعم، وقد جزم بذلك في نهاية جامعه من تعريفه للحديث الحسن -كما مر آنفا- بقوله: «وما قلنا في كتابنا حديث حسن فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا»، وعلى ذلك انتفى توجيه ابن الصلاح بأن مراده الحسن اللغوي[135].

3. جواب الحافظ ابن كثير

أما الحافظ ابن كثير فإنه قال ما نصه: «الذي يظهر لي أنه يشرب الحكم بالصحة على الحديث كما يشرب الحسن بالصحة. فعلى هذا يكون ما يقول فيه: «حسن صحيح» أعلى رتبة عنده من الحسن، ودون الصحيح، ويكون حكمه على الحديث بالصحة المحضة أقوى من حكمه عليه بالصحة والحسن»[136].

والذي يفهم من كلامه أن جمع الترمذي بين الحسن والصحة رتبة متوسطة، فالصحيح أعلاها، ويليه المشوب من كل منهما وهو الصحة والحسن، ثم الحسن، ومع ذلك فإن توجيهه هذا لم يسلم من النقد، فقد تُعُقِّبَ تعقبه العراقي فقال: «وهذا الذي ظهر له تحكم لا دليل عليه وهو بعيد من فهم كلام الترمذي»[137]، وكذلك يرده كلام ابن رجب الحنبلي أيضا حيث قال: «وهذا بعيد جداً، فإن الترمذي يجمع بين الحسن والصحة في غالب الأحاديث الصحيحة المتفق على صحتها والتي أسانيدها في أعلى درجات الصحة، كمالك، عن نافع، عن ابن عمر، والزهري، عن سالم، عن أبيه، ولا يكاد يفرد الصحة إلا نادراً وليس ما أفرد فيه الصحة بأقوى مما جمع فيه بين الصحة والحسن»[138]. أأأ

135- انظر: تدريب الراوي: للسيوطي: ج1/ص163، والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: لزين الدين العراقي: ص60. والإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين: لنور الدين عتر: ص174.

136- الباعث الحثيث شرح علوم الحديث ص36

137- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص62 وانظر: النكت على ابن الصلاح: لابن حجر: ص161

138- شرح علل الترمذي ج2/ص 610

4. جواب الحافظ ابن حجر

أما الحافظ ابن حجر فوجَّهَ وصف الترمذي الحديث بالحسن والصحة في وقت واحد وفي مكان واحد بأنه: «تردد حاصل من المجتهد في الناقل، هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قصر عنها، وهذا حيث يحصل منه التفرد بتلك الرواية ... ومحصَّل الجواب أن تردد أئمة الحديث في حال ناقله اقتضى للمجتهد أن لا يصفه بأحد الوصفين، فيقال فيه حسن باعتبار وصفه عند قوم صحيح باعتبار وصفه عند قوم، وغاية ما فيه أنه حذف حرف التردد (أو) لأن حقه أن يقول: حسن أو صحيح ... وعلى هذا: فما قيل فيه حسن صحيح دون ما قيل فيه صحيح؛ لأن الجزم أقوى من التردد، وهذا من حيث التفرد، وإلا إذا لم يحصل التفرد فإطلاق الوصفين معاً على الحديث يكون باعتبار إسنادين، أحدهما صحيح والآخر حسن وعلى هذا فما قيل فيه: حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط إذا كان فرداً؛ لأن كثرة الطرق تقويه»[139].

ومعنى كلام الحافظ ابن حجر أن الحديث إذا كان له إسناد واحد ووصفه الترمذي بقوله «حسن صحيح»، يعني ذلك تردد حصل من المجتهد للخلاف في راوي ذلك الحديث هل بلغ رتبة الحسن، أو رتبة الصحيح، وعلى ذلك يكون الحديث حسنا عند قوم صحيحا عند آخرين، وغاية ما فيه أنه حذف حرف التردد «أو»؛ لأن حقه أن يقول: حسن أو صحيح، أما إذا كان الحديث الموصوف له أكثر من إسناد فقول الترمذي «حسن صحيح» يعني باعتبار إسنادين أحدهما صحيح والآخر حسن، وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط بسبب كثرة الطرق، والظاهر من توجيه ابن حجر لكلام الترمذي أن الرجل حاول التوفيق بين جواب ابن الصلاح، وما اعترض به عليه من الأحاديث الأفراد التي يقول فيها الترمذي: «حسن صحيح غريب» وجواب ابن كثير، حيث جعل الأول يجري بتعدد الإسناد، والثاني لما كان إسناده فرداً.

وعلى أية حال فهذه أجوبة وتفسيرات أهل العلم على وصف الحديث بوصفين في مكان واحد وفي وقت واحد، والظاهر أن أقربها إلى الصواب في معنى قول الترمذي «حسن صحيح» هو من وجه مرادُه إلى تعدد إسناد الحديث مع بلوغه درجة الصحة

139- نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ص35، 36، وانظر النكت على ابن الصلاح: لابن حجر: ص161، 162، والعالي الرتبة في شرح نظم النخبة: لأحمد بن محمد الشُمُنِّي: ص141، 142.

فجمع الحسن إلى الصحة ليدفع أنه خرج عن حد الغرابة[140].

رابعاً: ما قال فيه: هذا حديث حسن صحيح غريب

جاء إطلاق الترمذي لهذا الوصف في (319) موضعاً من سننه على أحاديث حكم عليها بقوله: «هذا حديث حسن صحيح غريب» وفي بعضها «حسن صحيح غريب من هذا الوجه»، من ذلك ما جاء في كتاب: الدعوات باب: ما جاء في الدُّعاء إذا أَوَى إلى فِرَاشه برقم (3369) قال: حدثنا إِسْحَقُ بن منصور، أخبرنا عَفان بن مسلم، حدثنا حَمَّادُ بن سلمة، عن ثابت، عن أَنس بن مالك ﷺ: أن رسول الله ﷺ كان إذا أَوَى إلى فِراشهِ قال: «الحمدُ لله الذي أطعمنا وسقانا، وكفانا وَآوانَا، فكم مِمَّنْ لا كَافِي لَّهُ وَلا مُؤْوِيَ» وقال عَقِبه: «هذا حديث حسن صحيح غريب»، وعبارته هذه سبق وأن بينا آنفا أقوالَ أهل العلم وتوجيهاتهم من قوله «هذا حديث حسن صحيح»، وفي هذا المصطلح يلاحظ أن الإمام الترمذي أضاف كلمة أخرى له في حكمه على بعض الأحاديث وهي كلمة «غريب»، وأحياناً يزيد متعلقاً لها فيقول: «من هذا الوجه»، وهذه الكلمة -التي هي الغرابة- تتنوع أو تنقسم إلى قسمين فمنها الغرابة المطلقة، ومنها الغرابة النسبية التي تكون في إسناد دون إسناد كما ذُكر آنفاً في مبحث الغريب[141].

وعلى ذلك فقوله: «هذا حديث حسن صحيح غريب»، أو «حسن صحيح غريب من هذا الوجه» بإضافة هذا المتعلق للغريب وحده يفيد -والله أعلم- أن وصفه بالحسن لتعدد إسناده، ووصفه بالصحة لمرتبته، ووصفه للغرابة لبيان تفرده من هذا الطريق دون غيرها، وبذلك اجتمع في الحديث التعدد، والصحة، والتفرد النسبي، ومن الملاحظ أن الرجل يجعل صفة الغرابة إما سابقة، وإما لاحقة، أو متوسطة في التركيب، فأحياناً تجده يقول: «حسن صحيح غريب»، وأحياناً «غريب حسن صحيح»، وأحياناً «حسن غريب صحيح»، وفي بعضها «صحيح غريب حسن» وكلها بمعنى واحد، حيث إنك تجدها تختلف في الحديث الواحد إذا تعددت نسخ الكتاب والظاهر أنه تصرف من النساخ[142].

140- انظر: الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين: لنور الدين عتر: ص175، ومناهج المحدثين: لياسر الشمالي: ص219، ومنهج الترمذي في نقد الخبر: لزين كامل الخويسكي وآخرون ص145.

141- انظر: مبحث الحديث الغريب من هذا البحث.

142- انظر: الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: لنور الدين عتر ص179 وما بعدها، ومناهج المحدثين: لياسر الشمالي: ص221، والحديث الحسن مطلقا ومقيدا عند الإمام الترمذي: =

5. الدراسة الإحصائية لمصطلحات الإمام الترمذي المطلقة والمقيدة في سننه

بعد هذه الرحلة العلمية مع الإمام الترمذي وكتابه ومصطلحاته المقيدة والمطلقة، أختم هذه الدراسة المتواضعة بذكر عدد الأحاديث التي حكم عليها بهذه المصطلحات.

فأقول: بلغ عدد الأحاديث التي أخرجها الإمام الترمذي في جامعه (3956) حديثا كما جاء في طبعات الكتاب المختلفة التي منها: طبعة مكتبة مصطفى البابي الحلبي وشركاه بتحقيق الشيخ أحمد شاكر وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، وكذا طبعة دار الحديث بالقاهرة بتحقيق مصطفى حسين الذهبي، وكذا طبعة دار الغرب الإسلامي بتحقيق بشار عواد معروف المسمى بالجامع الكبير. وإن عدد الأحاديث التي أخرجها في سننه وحكم عليها بمصطلحات مقيدة أو مركبة بلغ عددها (3206) حديثاً يأتي بيانها مفصلة في الجدول الآتي، و(750) حديثاً حكم عليها بأحكام أخرى لم تتناولها هذه الدراسة كقوله: «أصح وأحسن»، أو «أحسن شيء»، أو «حديث مشهور»، أو «ليس بإسناده بأس»، أو «أحسن شيء في الباب» ونحوها، أو «أصح عندنا»، أو «في إسناده مقال» وغير ذلك من الأحكام.

وإليك الآن عرض مجدول لعدد الأحاديث التي حكم عليها بمصطلحات مقيدة أو مركبة وقد تناولتها هذه الدراسة مع بيان نسبتها المئوية من جملة أحاديث الكتاب التي هي (3956) حديثا:

قول الترمذي	عدد الأحاديث	النسبة المئوية
هذا حديث صحيح	(71)	٪2.215
هذا حديث حسن	(303)	٪9.451
هذا حديث غريب	(368)	٪11.478
هذا حديث صحيح غريب	(20)	٪0.624
هذا حديث حسن غريب	(522)	٪16.282
هذا حديث حسن صحيح	(1603)	٪50
هذا حديث حسن صحيح غريب	(319)	٪9.950
المجموع	(3206)	٪100

=

لعمران حسن فلاته ص69، ومنهج الترمذي في نقد الخبر: لزين كامل الخويسكي وآخرون: ص115.

قائمة المصادر والمراجع

1. اختصار علوم الحديث. ابن كثير. دار التراث. القاهرة الطبعة الثالثة. 1979م.
2. الإرشاد في معرفة علماء الحديث. الخليل بن عبدالله الخليلي. ضبط: عامر أحمد حيدر. دار الفكر: بيروت. 1414هـ.
3. الاقتراح في بيان الاصطلاح. ابن دقيق العيد. دار الكتب العلمية. بيروت. سنة 1406هـ.
4. الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين. نور الدين عتر. مؤسسة الرسالة. بيروت. 1988م. الطبعة الثانية.
5. الأنساب. عبد الكريم بن أبي بكر السمعاني. طبع حجر. بريطانيا. 1912م.
6. الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح. مصطفى سعيد الخن وآخرون. دار الكلم الطيب. بيروت. الطبعة الخامسة. 2004م.
7. البداية والنهاية. إسماعيل بن كثير القرشي. مكتبة النصر. الرياض. 1966م.
8. التاريخ الصغير. محمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق: محمود إبراهيم زائد. دار الوعي. حلب. الطبعة الأولى.
9. التاريخ الكبير. محمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق: السيد هاشم الندوي. دار الفكر. بيروت.
10. تاريخ بغداد. أبوبكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي. مكتبة الخانجي. القاهرة. 1349هـ.
11. تحرير علوم الحديث. عبد الله بن يوسف الجديع. مؤسسة الريان. بيروت. الطبعة الثانية. 2004م.
12. تحفة الأحوذي. المباركفوري. دار ضياء السنة فيصل أباد. باكستان.
13. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. جلال الدين السيوطي. تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف. مكتبة دار التراث. القاهرة. الطبعة الثانية. 1972م.
14. تذكرة الحفاظ. شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي. طبع دائرة المعارف العثمانية. الهند. 1375هـ الطبعة الثانية.
15. تذكرة الحفاظ. محمد بن طاهر بن القيسراني. تحقيق: حمدي عبد المجيد إسماعيل السلفي. دار الصميعي. الرياض. 1415هـ. الطبعة الأولى.
16. تراث الترمذي العلمي. أكرم ضياء العمري. مكتبة الدار. المدينة المنورة. الطبعة

الأولى. 1412هـ.
17. التعريف بأوهام من قسم السنن إلى صحيح وضعيف. محمود سعيد ممدوح. دار البحوث للدراسات الإسلامية. دبي. الطبعة الثانية. 2002م.
18. تقريب التهذيب. الحافظ ابن حجر. تحقيق: مسعد عبد الحميد السعداني. مكتبة القرآن للطباعة والنشر. القاهرة.
19. التقييد لمعرفة الرواة والسنن والأسانيد. أبوبكر محمد بن عبد الغني ابن نقطة. دار المعارف العثمانية. 1403هـ-1983م.
20. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح. زين الدين العراقي. تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان. دار الفكر. بيروت. 1981م.
21. تكملة الإكمال. محمد بن عبد الغني البغدادي. تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي. دار جامعة أم القرى. مكة المكرمة 1410هـ الطبعة الأولى.
22. تهذيب التهذيب. الحافظ ابن حجر. دار الفكر. بيروت. 1984م الطبعة الأولى.
23. تهذيب الكمال في أسماء الرجال. يوسف بن الزكي عبد الرحمن القضاعي المزي. تحقيق: بشار عواد معروف. مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الأولى 1400هـ-1980م.
24. تيسير مصطلح الحديث. محمود الطحان. مكتبة المعارف للنشر والتوزيع. الرياض. الطبعة التاسعة. 1417هـ-1996م.
25. الثقات. ابن حِبان البُستي. نشر: دائرة المعارف العثمانية. حيدر آباد الدكن. الهند. 1973-1983م.
26. ثلاث رسائل في علم المصطلح. اعتنى بها عبد الفتاح أبوغدة. مكتبة المطبوعات الإسلامية. حلب. الطبعة الأولى 1417هـ-1997م.
27. جامع بيان العلم وفضله. ابن عبد البر الأندلسي. تحقيق: أبي الأشبال الزهيري. دار ابن الجوزي. السعودية. الطبعة السادسة. 1414هـ.
28. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. الخطيب البغدادي. تحقيق: محمد رأفت سعيد. دار الوفاء. المنصورة. الطبعة الأولى. 1422هـ-2002م.
29. الجرح والتعديل. ابن أبي حاتم. دار إحياء التراث. بيروت. الطبعة الأولى سنة 1952م.
30. جمع الوسائل في شرح الشمائل وبهامشه شرح المناوي. علي بن سلطان الهروي القاري. المطبعة الأدبية. الطبعة الأولى1317هـ.
31. الحديث الحسن مطلقاً ومقيداً عند الترمذي. عمر بن حسن فلاته. دار الأنصاري. المدينة المنورة. الطبعة الأولى. 1426هـ-2005م.

32. الحطة في ذكر الصحاح الستة. صديق حسن القنوجي. دار الكتب العلمية. بيروت. سنة 1405هـ-1985م.
33. دائرة المعارف الإسلامية. جماعة من المستشرقين. ترجمة وطبع وزارة المعارف مصر.
34. رجال صحيح البخاري. أحمد بن محمد بن الحسين البخاري. تحقيق: عبد الله الليثي. دار المعرفة. بيروت 1407هـ. الطبعة الأولى.
35. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كُتب السنة المشرفة. محمد بن جعفر الكتاني. دار البشائر الإسلامية. بيروت. الطبعة السادسة. 1421هـ-2000م.
36. السنة النبوية وبيان مدلولها الشرعي. عبد الفتاح أبو غدة. منشورات: مكتبة المطبوعات الإسلامية. حلب. الطبعة الأولى. 1412هـ-1992م.
37. سنن الترمذي. محمد بن عيسى الترمذي. تحقيق: أحمد محمد شاكر ومصطفى حسين الذهبي. دار الحديث القاهرة. الطبعة الأولى. 1419هـ-1999م.
38. سير أعلام النبلاء. شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي. تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون. مؤسسة الرسالة. بيروت. 1413هـ الطبعة التاسعة.
39. شذرات الذهب في أخبار من ذهب. ابن عماد الحنبلي. دار الأفاق. بيروت. د. ت.
40. شرح علل الترمذي. ابن رجب الحنبلي. تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد. مكتبة الرشد. الرياض. الطبعة الرابعة. 1426هـ-2005م.
41. شروط الأئمة الستة. محمد بن طاهر المقدسي. اعتنى به: عبد الفتاح أبوغدة. مكتب المطبوعات الإسلامية. حلب. الطبعة الأولى1417هـ-1997م.
42. صحيح مسلم. مسلم بن الحجاج القشيري. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء الكتب العربية.
43. ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف. محمد عبد الحي اللكنوي الهندي. اعتنى به: عبد الفتاح أبوغدة. بيروت. الطبعة الثالثة 1416هـ.
44. العالي الرتبة في شرح نظم النخبة. أحمد بن محمد الشُّمُنِّيّ. تحقيق: معتز عبد اللطيف الخطيب. مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى. 1425هـ-2004م.
45. العرف الشدي على جامع الترمذي. محمد أنور شاه. طبع الهند.
46. علوم الحديث. ابن الصلاح. تحقيق: نور الدين عتر. دار الفكر. دمشق. الطبعة الثانية عشرة. 1427هـ-2006م.
47. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي. محمد بن عبد الرحمن السخاوي.

تحقيق: علي حسين علي. مكتبة السنة. القاهرة. الطبعة الأولى. 1424هـ-2003م.
48. الفهرست. محمد بن إسحاق أبو الفرج النديم. دار المعرفة. بيروت 1398هـ-1978م.
49. الفوائد الجلية البهية. محمد قاسم جسوس. مطبعة محمد أفندي. مصر.
50. القاموس المحيط. محمد بن يعقوب الفيروزبادي. دار الجيل. بيروت الطبعة الأولى.
51. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث. محمد جمال الدين القاسمي. تحقيق: مصطفى شيخ مصطفى. مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الأولى. 1425هـ-2004م.
52. اللباب في تهذيب الأنساب. علي بن محمد بن الأثير. طبع مكتبة القدسي سنة 1357هـ.
53. محاضرات في علوم الحديث. حارث سليمان الضاري. دار النفائس. الأردن. الطبعة الرابعة. 1420هـ-2000م.
54. المصباح المنير. أحمد بن محمد الفيومي. الدار النموذجية. بيروت. 1425هـ-2004م.
55. معالم السنن شرح سنن أبي داود. حمد بن محمد الخطابي البُستي. تحقيق وتخريج: عبد السلام عبد الشافي محمد. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الثالثة. 1426هـ-2005م.
56. معجم علوم الحديث النبوي. عبد الرحمن بن إبراهيم الخميسي. دار ابن حزم. بيروت. الطبعة الأولى 1421هـ-2000م.
57. مناهج المحدثين العامة والخاصة. علي نايف بقاعي. دار البشائر الإسلامية. بيروت. الطبعة الأولى. 1424هـ-2003م.
58. المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني. محمد الزرقاني المالكي. دار الأرقم. الرياض. الطبعة الأولى. 1418هـ.
59. منهج الترمذي في نقد الخبر الديني. زين كامل الخويسكي وآخرون. دار المعرفة الجامعية. القاهرة. الطبعة الأولى. 1999م.
60. منهج النقد في علوم الحديث. نور الدين عتر. دار الفكر. دمشق. الطبعة الخامسة والعشرون. 1425هـ-2005م.
61. الموافقات. الشاطبي. دار المعرفة. بيروت. الطبعة الأولى.
62. الموضوعات. ابن الجوزي. تحقيق: توفيق حمدان. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى. 1415هـ.
63. الموقظة في علم مصطلح الحديث. محمد بن أحمد الذهبي. اعتنى به: عبد الفتاح

أبوغدة. دار السلام. القاهرة. الطبعة الخامسة. 1421هـ-2000م.
64. ميزان الاعتدال في نقد الرجال. شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي. تحقيق: علي بن محمد معوض وآخرون. دار الكتب العلمية. بيروت 1995م. الطبعة الأولى.
65. نزهة النظر شرح نخبة الفكر. الحافظ ابن حجر العسقلاني. شرح نخبة الفكر. تحقيق: أبو مالك كمال سالم. دار مكتبة العلم. القاهرة.
66. نكت الهميان في نكت العميات. صلاح الدين الصفدي. بدون معلومات نشر.
67. النكت على كتاب ابن الصلاح. الحافظ ابن حجر العسقلاني. تحقيق: مسعود عبد الحميد السعدني. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى. 1414هـ-1994م.
68. النهاية في غريب الحديث والأثر. ابن الأثير الجزري. دار الفكر. بيروت. 1421هـ-2000م.
69. هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري. الحافظ ابن حجر العسقلاني. تحقيق: عبد العزيز بن باز. ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي. دار الحديث. القاهرة. الطبعة الأولى. 1419هـ-1998م.
70. الواضح في مناهج المحدثين. ياسر الشمالي. دار مكتبة الحامد. عمان. الطبعة الثانية. 2003م.
71. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. محمد بن بكر بن خلكان. دار الثقافة. بيروت.